12

البعد السياسي وأثره على عجز الموازنة العامة

2

شنغهاي الصينية تباشر العمل في محطة كهرباء الزبيدية

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1810)السنة السابعة -الثلاثاء (1) حزيران 2010

المشهد الاقتصادي مازال يعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية

الاقتصادي | العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1) حزيران 2010

شنغهاي الصينية تباشر العمل في محطة كهرباء الزبيدية بكلفة مليار دولار

بغداد / رويترز

باشرت شركة شنغهاي الكتريك أكبر شركة لصناعة معدات توليد الكهرباء في الصين العمل في محطة لتوليد الكهرباء بتكلفة مليار دولار لتعزيز الطاقة الانتاجية للعراق بواقع ١٣٢٠ ميكاواط .

وتعد محطة توليد الكهرباء البخارية في الزبيدية قرب مدينة الكوت على بعد ١٥٠ كيلومترا جنوب شرقي بغداد أحد أكبر المشروعات في قطاع الكهرباء بالبلاد حيث انقطاع الكهرباء هو احدى شكاوى المواطنين الرئيسة.

و مازالت شبكة الكهرباء الوطنية تعمل لبضع ساعات فقط يوميا. وتضررت البنية التحتية العراقية المتقادمة بشدة جراء سنوات من الحرب وتداعيات العنف ونقص الاستثمارات.

وقال مسؤولون عراقيون وصينيون : ان المشروع الذي يشمل شراء وتركيب أربعة توربينات بخارية طاقة كل منها ٣٣٠ ميكاواطاً سيعزز إنتاج العراق من الكهرباء بنسبة كبيرة خلال السنوات الاربع المقبلة.

وبدأ بالفعل العمل لتركيب تلك الوحدات في وقت سابق من الشهر الماضي ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل أولى الوحدات بعد ثلاث سنوات.

وقال المسؤول عن المشروع بوزارة الكهرباء حميد الابراهيمي (لرويترز) في موقع انشاء المشروع: "هذا مشروع كبير ويعد من أكبر محطات الكهرباء في العراق .

وتقدر وزارة الكهرباء الطاقة الانتاجية المتاحة من الكهرباء في العراق بتسعة الاف ميكاواط والطاقة الانتاجية الكلية بما بين ١١ ألفا و١٢ ألف ميكاواط بينما يقدر الطلب بنحو ١٢ ألف ميكاواط على الاقل.

وبدأ التفكير في المشروع قبل نحو عشر سنوات. وعندما بدأت محادثات العراق مع شركة شنغهاي الصينية لاول مرة كانت من أجل بناء مصنع لتوربينات توليد الكهرباء.

وأحيا العراق المشروع بعد تعديله في ظل تحسن الاوضاع الامنية تدريجيا في أنحاء البلاد.

وجرى توقيع العقد مع الشركة الصينية في ٢٠٠٧ لكنه أرجئ مجددا نتيجة مخاوف أمنية وعدم وجود أرض متاحة لانشاء المشروع.

ويجري العمل الان على قدم وساق إذ بدأ بعض المهندسين والعمال الصينيين العمل على الارض بالفعل في الوقت الذي يجري فيه بناء مخيم لاستيعاب الاعداد الكبيرة المتوقعة من العمال على مدى الاشهر القليلة المقبلة.

وذكر كاو لينجون مدير الموقع من شنغهاي الكتريك أن لديه خطة لجلب ١٠٠ عامل صيني اضافي على الاقل خلال أسبوعين أو ثلاثة مع ارتفاع وتيرة العمل نافيا أن تكون المخاوف الامنية عائقا.

وقال خلال زيارة للمحطة التي تحميها ثلاث وحدات من قوات الامن ووحدة من شرطة الطوارئ ووحدة من الجيش بالاضافة الى حراس اخرين: "لو كنت أشعر بالخوف لما أتيت الى هنا."

ويحاول العراق أن يخرج منذ سنوات من العنف والتراجع الاقتصادي من خلال اجتذاب استثمارات وخبرات أجنبية للمساعدة على جهود اعادة البناء.

وتراجعت وتيرة العنف بشدة خلال العامين الماضيين لكن التفجيرات وحوادث القتل مازالت منتشرة على نطاق واسع.

الحكومة تنفي إجراء أي تغيير على العملة المحلية

بغداد / وكالات

نفت الحكومة المنتهية ولايتها الشائعات التي اطلقت السبت الماضي عبر عدد من وسائل الاعلام عن عزمها الغاء ثلاثة اصفار من العملة المالية المحلية خلال الفترة المقبلة بهدف تقليل التضخم المالي،فيما وصف خبير اقتصادي عراقي الوضع الاقتصادي في البلاد (بغير المتوازن) كونه قد سبب فجوة كبيرة بين العراقيين .

وذكر المستشار في الحكومة احمد الشيحاني لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) أن " رفع الاصفار من العملة العراقية المحلية لايمكن في الوقت الحاضر بسبب عدم استقرار السوق العراقي وتأثره بالمتغيرات السياسية والامنية التي تحدث في البلاد".

وأضاف: " كانت للحكومة خطة في وقت سابق برفع ثلاثة اصفار عن العملة المحلية غير أن الامر عطل بعد ان وجدنا ان هذا سيسهم بإرباك الوضع الاقتصادي في العراق " .

وأشار إلى أن " مثل هذه الاجراءات تحتاج إلى وضع سياسي مستقر وهذا الامر ليس متوفراً في الوقت الحاضر بسبب استمرار الخلافات بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات بشأن تشكيل الحكومة المقبلة " .

واوضح: " قدمنا مبررات منطقية بشأن تأجيل تغيير العملة العراقية في هذا الوقت كان ابرزها ان هذا الموضوع سيسهم في ابعاد الشركات الاستثمارية العالمية عن الاستثمار في البلاد".

وشدد الشيحاني على ضرورة ان "تفعل الحكومة دورها في تغير العملة المحلية واضافة العملة المعدنية اليها قائلاً: "يقع على الحكومة المقبلة دور مهم ورئيس في معالجة التضخم المالي الذي تشهده السوق المالية العراقية من خلال اجراء بعض التغيرات على العملة المحلية " .

وكانت شائعات قد اكدت مؤخراً أن الحكومة العراقية تعتزم رفع ثلاثة أصفار من العملة المحلية وإضافة اللغة الكردية عليها بهدف تقليل التضخم المالي الذي تعاني منه السوق العراقية.

يذكر ان العملة المحلية تغيرت لمرات عدة كان اخرها في عام ٢٠٠٤ عندما قام مجلس الحكم السابق باستبدالها عن العملة السابقة التي كانت ترمز للنظام السابق .

من جهته وصف خبير اقتصادي عراقي الوضع الاقتصادي في البلاد (بغير المتوازن) كونه قد سبب فجوة كبيرة بين العراقيين خاصة في آلية توزيع الرواتب وامتيازات التعيين الحكومية.

وقال علي كه جي لـ (آكانيوز) أن " الوضع الاقتصادي في العراق سيئ للغاية كونه يشهد توترات عدة الأمر الذي يجعله بارتباك دائم خلق على اثره فجوة كبيرة في المجتمع وألغيت الشريحة الوسطى منه: "

واضاف "الغريب في الواقع الاقتصادي العراقي أن ذوي الدخل المحدود يعانون من مشاكل اقتصادية عدة ابرزها عدم تنظيم دخلهم الشهري كما حال الدول الاخرى "

وأوضح أن " المشكلة الاكثر تعقيداً التي ستواجه الحكومة العراقية المقبلة هي اعادة النظر بشكل جدي في الآلية المتبعة بتوزيع رواتب الموظفين ويبدو ان المهمة ليست سهلة كونها ترسخت طوال السنوات الماضية "

واوضح كه جي ان" نظام توزيع الرواتب غير عادل اطلاقاً في البلاد وهو يخضع إلى امتيازات غير مدروسة بين الموظفين ويخلق فوارق اقتصادية كبيرة "

ويشهد الاقتصاد العراقي توترات عدة بسبب التأثيرات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد

وكانت اللجنة العليا للتخفيف من الفقر، قد كشفت في احدى تقاريرها الاسبوع الفائت عن وجود أكثر من ستة ملايين عراقي يعيشون تحت مستوى خط الفقر بالاعتماد على بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة التي قدرت كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد الواحد بـ ٣٤٢٥٠ ديناراً (نحو ٢٩ دولاراً) شهريا.

وتشكلت اللجنة العليا لستراتيجية التخفيف من الفقر في ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي عام ٢٠٠٧، بدعم من رئيس الحكومة المنتهية ولايته نوري المالكي وضمت عددا من عضوات مجلس النواب وممثلي الوزارات والجامعات وحكومة إقليم كردستان، لتوفير قاعدة بيانات ومؤشرات إحصائية بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعراقيين.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

استطاع قطاع الطاقة المحافظة على قدرته في التأثير الايجابي والسلبي على مدخلات ومخرجات النظام الاقتصادي العالمي منذ عهد الاكتشاف وحتى اللحظة، في حين تصاعدت أهمية مخرجات هذا القطاع تبعاً لاتساع دوره في تسريع وتيرة النشاط الصناعي والاقتصادي العالمي وصولا إلى مرحلة الربط التام بين فهم وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية وبين ما يحدث على قطاع الطاقة من تطورات يومية، فمن أراد تحليل وتفسير التطورات الاقتصادية المسجلة عليه أولا أن يفهم ويحلل ما يحدث لدى قطاع الطاقة.

تقرير: قطاع الطاقة يحافظ على العلاقة الطردية بين العوامل المؤثرة في الاستهلاك والعمر الافتراضي للإنتاج

ولاحظ تقرير تصدره شركة نفط الهلال أن قطاع الطاقة مازال يحافظ على العلاقة الطردية بين حجم الاستهلاك اليومي والمتوسط السنوي وبين طول أو قصر العمر الافتراضي للإنتاج، ذلك أنه كلما ارتفعت وتيرة النشاط الاقتصادي والصناعي ارتفع معها الطلب وارتفع تبعا لذلك حجم المنتج من النفط، الأمر الذي سيؤثر مباشرة على حجم الاحتياطيات المكتشفة والمدة الزمنية الافتراضية لعمر الإنتاج والعكس بالعكس.

ولفت التقرير الى ان تداعيات الأزمة المالية وما رافقها من تراجع لوتيرة النشاط الصناعي والتجاري والعمراني ليصب في مصلحة إطالة أمد استهلاك النفط المكتشف في حين ستسهم التحديات والصعوبات الناجمة عن استغلال الحقول المكتشفة في المياه العميقة لتصب أيضا في صالح تأجيل سرعة الاستغلال، بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية التي يحدثها التطور المتسارع الذي يشهده قطاع الطاقة غير التقليدية والدور الذي تضطلع به الحكومات في سبيل ضبط استهلاك الطاقة بفرض الضرائب لدى الدول الصناعية المستهلكة وحملات التوعية والارشاد لدى الدول المنتجة والبحث عن آليات وتقنيات جديدة لتقليل حجم المستهلك لدى الدول الفقيرة المستوردة للنفط.

وأوضح انه بالنظر إلى التأثير المباشرة لانخفاض الاستهلاك من النفط والغاز وبغض النظر عن الأسباب، سيصب إيجابا في خانة الاستغلال الأمثل للموارد وسيمنح الوقت الكافي للتخطيط وإعادة تقييم الخطط القائمة وسيطيل من العمر الافتراضي للإنتاج من الحقول المكتشفة وذلك كنتيجة مباشرة للتوازن الحاصل بين قدرة الآبار على الإنتاج وبين مستويات الطلب السائدة.

وفي ما يخص أهم الاحداث في قطاع الطاقة لمنطقة الخليج العربي خلال الاسبوع الماضي أجملها التقرير بما يلي :

ففي الامارات قامت شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما – أوبكو) بتجهيز المنصة الرئيسة "حبشان" في حقل (أم الشيف)، والتي تعد المرحلة الرئيسة ضمن الجزء الخاص بها في مشروع تطوير الغاز المتكامل بأبوظبي، بعد أن فرغت من تركيب المنصتين الأولى والثانية. ومن المتوقع الانتهاء من هذا الجزء الرئيسي من المشروع في منتصف ٢٠١٢. وتقوم شركة الإنشاءات البترولية الوطنية حاليا بعملية تصنيع المنصة الرئيسة (حبشان) بناء على العقد الذي حصلت عليه العام الماضي من (أدما – أوبكو).

من جهتها أنجزت شركة ستروي ترانس غاز الروسية المقاول الرئيسي لتنفيذ مشروع خط غاز الطويلة . الفجيرة التابع لشركة دولفين للطاقة في أبوظبي المرحلة الثانية من المشروع ودفعت الغاز التجريبي في ١٢٨ كم من الأنابيب. يذكر أن العمل في مشروع خط أنابيب الطويلة – الفجيرة يسير حسب الجدول الزمني المتفق عليه بين (دولفين) و(ستروي).

وفي العراق كشفت وزارة النفط عن أن إيرادات النفط خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت ١٧ مليار دولار متجاوزة توقعات الميزانية العامة بأكثر من مليار دولار، حيث صدرت وزارة النفط ٢٢٢,٧ مليون برميل خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت قيمتها ١٧,٢١٨ مليار دولار بمتوسط سعر بلغ ٧٥,٦ دولار للبرميل، محققة فائضاً مالياً لصالح الميزانية العامة بأكثر من مليار دولار.

من جانب آخر، تعتزم رويال داتش شل حفر ١٥ بئرا جديدة على مدى العامين القادمين في حقل نفط مجنون العراقي للمساعدة على تعزيز الإنتاج، كما أن الآبار الجديدة جزء من خطة للمساعدة على تعزيز الإنتاج في الحقل فائق الضخامة إلى ١٧٥ ألف برميل يوميا في ٢٠١٢.

من جهتها تعتزم شركة ايني الايطالية للنفط حفر ما يصل إلى عشرة آبار بنهاية ٢٠١٠ في إطار خطتها لتطوير حقل نفط الزبير، وتتوقع الشركة أن يصل إنتاج الحقل إلى نحو ٦٠٠ ألف برميل يوميا بعد ثلاث سنوات وأن يبلغ ما بين ٢٥٠ ألفا و٣٠٠ ألف برميل يوميا بنهاية العام الحالي، على أن يصل الانتاج إلى نحو ٦٠٠ ألف برميل يوميا بعد ثلاث سنوات بعد الموافقة على خطة إعادة التأهيل لحقل نفط الزبير.

وتشتمل خطة التطوير الأولية التي وافقت عليها اكسون موبيل وشركاؤها للمرحلة الأولى من حقل غرب القرنة العراقي حفر ثماني آبار جديدة وتحديث ما يصل إلى ٥٠ بئرا هذا العام لتعزيز الإنتاج، وستتم دعوة شركات الخدمات النفطية العالمية لحفر أربع آبار جديدة وان شركة الحفر العراقية المملوكة للدولة تعمل بالفعل لحفر الآبار الأربع الأخرى المقررة هذا العام لزيادة الإنتاج من ٢٢٥ الف برميل يوميا حاليا، على أن تكون هناك مناقصات لعمليات تحديث لنحو ٤٥ إلى ٥٠ بئرا حتى نهاية العام.

وفي الكويت أبرمت شركة نفط الكويت عقدا مع شركة (إيه بي بي) للتقنيات الهندسية الإيطالية قيمته ٤٨,٣٥ مليون دينار لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الخام من شمال الكويت إلى مشعب الخلط المركزي وحظيرة الخزانات الشمالية. وتبلغ مدة العقد ٧٥٠ يوما ويتضمن إنشاء خط أنابيب للنفط الخام بقطر ٣٠ إنجا وبطول ١٢٣ كيلومترا لنقل ٣١٥ ألف برميل يوميا مع تركيب أجهزة متطورة للتحكم والقياس، كما أن المشروع يشكل جزءا مهما من خطة الشركة لزيادة كمية إنتاج النفط من حقول الشمال.

من ناحية ثانية منحت الحكومة الصينية موافقتها المبدئية على مشروع بناء مؤسسة البترول الكويتية وشركة (سينوبيك) الصينية مصفاة تكرير عملاقة في مدينة (زانجيانغ) في إقليم (غوانغدونغ) جنوب الصين. يذكر أن الموافقة المبدئية من قبل لجنة الإصلاح والتنمية الوطنية الصينية منحت في ١٤ أيار الماضي ووافقت على تخصيص جزيرة دونغ هاي في إقليم (غوانغدونغ) كموقع لبناء المصفاة. ومن المقرر أن تبلغ السعة الإنتاجية للمشروع الذي تبلغ تكلفته تسعة مليارات دولار ٣٠٠ ألف برميل يوميا إضافة إلى إنتاج مليون طن من الايثيلين سنويا.

وفي قطر بدأت رويال داتش شل التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى من مشروع محطة بيرل لتحويل الغاز إلى وقود سائل في قطر الذي تبلغ قيمة استثماراته مليارات الدولارات، وتصل تكلفة المحطة التي تقول شل أنها أضخم مشروع طاقة في العالم إلى ١٩ مليار دولار، وتتوقع شل أن تدر بيرل ومحطة للغاز الطبيعي المسال تبنيها في قطر نحو أربعة مليارات دولار سنويا من التدفقات النقدية فور دخولهما الخدمة، ومحطة الغاز الطبيعي المسال التي تبنيها شل هي خط الإنتاج السابع لشركة قطر للغاز. وستبلغ طاقتها الإنتاجية ٧,٨ مليون طن سنويا من الغاز وهي محطة الغاز الطبيعي المسال الأخيرة التي تبنيها قطر على طريق تحقيق هدفها للوصول بطاقة إنتاج الغاز المسال إلى ٧٧ مليون طن سنويا، وكانت شل قالت في وقت سابق هذا العام أن استثمارها البالغ ٢١ مليار دولار في قطر سيجعلها أكبر مستثمر من القطاع الخاص في أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم متخطية بذلك منافستها اكسون موبيل.

وفي السعودية تعتزم شركة أرامكو السعودية الحكومية للنفط إغلاق وحدتي تهذيب بمصفاة رأس تنورة بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠ ألف برميل يوميا لكل منهما وذلك لإجراء أعمال صيانة بين آذار ونيسان ٢٠١٠، ومصفاة رأس تنورة هي أكبر مصفاة في السعودية وتبلغ طاقتها الانتاجية ٥٥٠ ألف برميل يوميا، كما أن عملية اعادة تطوير كبيرة قد تجري بالمصفاة في ٢٠١٢.

من جهتها وقعت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، وأرامكو السعودية، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك فيما بينهما لتعزيز الصناعة الوطنية في قطاع الطاقة بما يدعم تنويع مصادر الدخل في اقتصاد المملكة. وسيعمل الطرفان وفقاً لهذا التفاهم المشترك على تهيئة الفرص المناسبة لتأسيس المرافق الصناعية في المملكة الموجهة لإنتاج السلع والخدمات المتعلقة بقطاع الزيت والغاز، من خلال تسهيل الاستثمار في هذه الصناعات، بتوفير الأراضي الصناعية وتسويق تلك الفرص الاستثمارية.

فيما فازت شركة (جنرال إلكتريك) بعقد تصل قيمته إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتزويد خمسة توربينات بخارية إلى (الشركة السعودية للكهرباء) لاستخدامها في مشروع توسعة محطة القريّة لتوليد الطاقة التي تعمل بالدورة المفتوحة، والتي تقع في المنطقة الشرقية من المملكة. وستنضم التوربينات البخارية الخمسة إلى ١٥ توربينا غازيا. ومع انتهاء عملية تحويل الأنظمة التشغيلية في منشأة الطاقة من الدورة المفتوحة إلى الدورة المركبة في الربع الثاني من ٢٠١٢، ستزداد إنتاجية المنشأة من ١٩٠٧ إلى ٣١٤٨ ميكاواط، بزيادة ١٢٤١ ميكاواط، أي ما يعادل ١٠٪ من الطاقة الإنتاجية لمعدات (الشركة السعودية للكهرباء) في المنطقة الشرقية.

الاقتصادي | العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1) حزيران 2010

الجزء الخامس

اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار*

د . احمد ابريهي
نائب محافظ
البنك المركزي العراقي

تحليل السلاسل الزمنية الشهرية لأسعار النفط وسعر الصرف

تعتمد النتائج المالية للاستثمار النفطي العراقي على اسعار النفط . وسوف تؤثر الاسعار ايضا" في العوائد الصافية للاستثمار وعليها يتوقف مستقبل الموازنة المالية العامة وميزان المدفوعات . بتعبير آخر يؤدي توسيع طاقة الانتاج والتصدير الى نقلة كبيرة في الامكانات المالية للعراق اذا لم تنخفض الاسعار دون المستويات الحالية . وحتى مع انخفاضها فأن رفع الصادرات الى ما يزيد على ٦ ملايين برميل يوميا" يساعد العراق على تحمل تلك الصدمة بسهولة من خلال استخدام احتياطيات الاستقرار المالي من فوائض سنوات الاسعار المرتفعة .

يبدو ان حركة اسعار النفط باليورو اضيق في مدى تفاوتها منها بالدولار ومن مجموع المؤشرات تظهر علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار فمن الواضح ان معامل الاختلاف في سعر النفط بالدولار هي ٥٤,٥٪ و ٥٦,٣ ٪ لخامي WTI و Brent على التوالي ، بينما انخفضت معاملات الاختلاف آنفتي الذكر الى ٣٩,٢٪ و ٤١,١٪ على التوالي مع التسعير باليورو . ومن ملاحظة تغير سعر صرف اليورو للمدة ذاتها نجد ان الفرق بين معاملات الاختلاف في اسعار النفط بالدولار عنها باليورو مقاربة لمعامل الاختلاف في سعر صرف اليورو الذي كان ١٦,٨٧٪ ،كما تفيد مقارنة مديات السعر في الدولار واليورو ما يدعم الاستنتاج آنف الذكر ، اذ كانت نسبة المدى في سعر النفط WTI الى حده الادنى ١٠١٤٪ و ٧٠٣٪ في الدولار واليورو على التوالي اي يصل الحد الاعلى عشرة امثال الادنى في الدولار وسبعة امثال الادنى باليورو .

ومما تقدم يمكن القول بوجود علاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار وانها عكسية ولكن تلك العلاقة لا تفسر الا جزءا" من حركة سعر النفط ، وتنسجم هذه النتائج مع اتجاه احتواء السوق المالية بمعناها الواسع تدريجيا" لآليات تحديد أسعار النفط .

وبشأن خصائص التوزيع التكراري لسعر النفط WTI بالدولار يظهر ان الذيل الموجب للتوزيع اطول بكثير من نظيره السالب ، اذ يبتعد الحد الاعلى للسعر الى ٣,٢٦ وحدة معيارية عن المتوسط ، في حين ينخفض الحد الادنى له بنحو ١,٣٨ وحدة معيارية . ان ٥٧,٦٪ من المشاهدات السعرية (الاشهر) دون المتوسط و ٤٢,٤٪ فوق المتوسط .

وان ١٠,٦٪ من المشاهدات تتجاوز المتوسط ارتفاعا" بوحدة معيارية واكثر . وان ٩,١٪ من المشاهدات تنخفض عن المتوسط بوحدة معيارية واكثر، بمعنى ان ٨٠,٣٪ من المشاهدات تنحصر بمدى لا يزيد عن وحدة معيارية على جانبي المتوسط وهذا يعني احصائيا" ان التوزيع الاحتمالي لسعر النفط اضيق من التوزيع الطبيعي ومن توزيع T لنفس درجات الحرية خاصة وان العينة كبيرة وهي ١٣٢ شهراً .

وتلك الخصائص لا تنفي وجود اتجاه زمني لتزايد سعر النفط ولاستكمال التحليل نورد معادلة الاتجاه الزمني لسعر النفط WTI بالدولار .

اظهر التوزيع التكراري لسعر النفط WTI باليورو ان ٩,٨٪ من الحالات ينخفض فيها السعر بما لايزيد على وحدة معيارية واحدة . وفي ١٤,٤٪ يرتفع فيها السعر بما لايزيد على وحدة معيارية واحدة . وبذلك تنحصر ٧٤,٨٪ من الحالات في مدى لايزيد على وحدة معيارية على جانبي المتوسط وبذلك يقترب التوزيع الفعلي من التوزيع الطبيعي القياسي عند التسعير باليورو . اما معادلة الانحدار مع الزمن لسعر WTI باليورو فهي تساعد تلك المؤشرات على تقدير المدى المتوقع للايرادات المستقبلية وقوتها الشرائية الدولية ايضا (ارتباطا) مع برنامج الاستثمار النفطي والادخارات التحوطية المطلوبة حسب برامج الانفاق الحكومي المنتظرة والطلب على العملة الاجنبية وهذه من مهمة دراسات اخرى .

الاستثمار في استخراج النفط الخام:

قدرت وكالة الطاقة الدولية IEA ان على العالم استثمار ٢٠,٢ ترليون دولار حتى عام ٢٠٣٠ كي يواجه تصاعد الطلب على الطاقة . ويقدر ان ٥٦٪ من ذلك المبلغ سيكون للكهرباء و ٢١٪ للنفط بمبلغ ٤,٣ ترليون دولار والغاز ١٩٪ بمبلغ ٣,٩ ترليون دولار و ٣٪ للفحم و ١٪ للوقود الحيوي . وفي السنوات حتى ٢٠٠٧ تصاعدت العوائد على اسهم الطاقة كثيرا" مقارنة بالاسهم الاخرى ، مما يفيد انسجام الاستثمار في الطاقة مع العوامل الاقتصادية الاساسية ليكون اكثر ربحية . ولقد تزايد الارتباط بين اسعار اسهم الشركات النفطية واسعار النفط اذ يقدر السهم بقيمة براميل النفط السائدة له بل كانت الزيادة في اسعار اسهم الطاقة اربعة امثال الزيادة في اسعار الاسهم الداخلة في داوجونز.

تكاليف الاستثمار من الموضوعات ذات الاهتمام ، خاصة في البلدان الداخلة حديثا" الى نادي منتجي النفط ، وايضا" عندما يكون من الصعب تخصيص موارد كافية من الموازنة العامة للدولة لتطوير حقول النفط . وذلك مع المفارقة الكبيرة كون عوائد الاستثمار عالية واستثنائية للدولة المنتجة لان الريع يشكل الجزء الاكبر من سعر النفط ، ولكن تكاليف الاستثمار يتعدى تأثيرها نطاق المفاضلة بين الاستثمار الاجنبي والوطني الى ما هو ابعد من ذلك ، فهي من المحددات المهمة للاسهام النسبي للنفط في تلبية احتياجات العالم للطاقة.

ان استمرار استخدام الفحم ، بل والانواع الرديئة منه وعلى الرغم من سياسات الحفاظ على البيئة ، لا يفسر الا بالتكاليف لان البلدان التي يتوفر فيها تلجأ الى التوسع في استخدامه لخفض مجموع تكاليف الطاقة ، كما ان استخدام الغاز او اليورانيوم بديلا" عن النفط له علاقة بالتكاليف والعوائد وبالمقارنة مع النفط بحسب الخصائص الجيولوجية للمخزونات النفطية . وكلما ارتفع السعر دخلت نفوط جديدة حيز الجدوى الاقتصادية وبالتالي تواجه الحكومات مهمة تدبير التمويل اللازم بعد ان اصبحت الجدوى مضمونة . وتشير التقارير الى ان كلفة الاستثمار في مختلف مناطق العالم اكبر منها في دول OPEC

كلفة الاستثمار لزيادة طاقة الانتاج برميل واحد في اليوم الف دولار عام ٢٠١٠

ومن المتوقع ان ترتفع التكاليف في دول أوروبا الغربية وبلدان اسيا المحيط الهادي وروسيا ولكنها تبقى ثابتة بالمتوسط في دول OPEC .

برنامج الاستثمار النفطي في العراق وجولات التراخيص:

عدد الحقول النفطية المنتجة في العراق ٢١ والمكتشفة غير المطورة ٦٤ .

تتفاوت الاعمار الانتاجية المقدرة لحقول النفط العراقية مما ينعكس على كلفة الاستثمار للبرميل ومعدل العائد الداخلي وقيمة الموجودات المتبقية من دورة تجديد الاصول الاخيرة . عموما" كانت الاحتياطيات المعلنة للحقول المتعاقد عليها منخفضة نسبة الى مستوى الانتاج الاقصى المستهدف Plateaue Target Production وربما تعدل بالكشوفات الاضافية او توسع الرقعة المتعاقد عليها مع اجراء تعديل لاحق على البرنامج الاستثماري ، لان مدة مستوى الانتاج الاقصى سبع سنوات واذا قدر الانتاج السنوي للفترتين اللاحقة والسابقة بنصف الانتاج السنوي الاقصى لذلك من المفترض ان تكون الاحتياطيات نحو ١٤ مرة بقدر الانتاج السنوي الاقصى PPT ولا تنسجم الارقام المعلنة للاحتياطيات مع هذا المعيار، ولكن الابحاث المستقلة تقدر الاعمار الانتاجية لبعض حقول العراق بأكثر من خمسين سنة وربما افترضت تلك الابحاث برامج استثمار متواضعة وتدريجية لا تشمل الحقل بأكمله وكل النفط الذي في المكان OOIP دفعة واحدة و هو ما افترضه دراسة Bay phase لعام ٢٠٠٩ وتبنت مدة استثمار طويلة زهاء ٥٠ سنة . ويرتفع الانتاج تدريجيا" ، وفترة الانتاج الاقصى لا تزيد على اربع سنوات واقصى نسبة انتاج سنوي الى الاحتياطي ١٣٪ .

لقد كانت تقارير الشركات الاستشارية تهيئ الاجواء لعقود تبالغ في معدل العائد الداخلي للمستثمر وعلى سبيل المثال في حقل نموذجي عراقي احتياطياته ٥ مليارات برميل وهو مجموع الانتاج المقدر لعمره بالكامل كانت معدلات العائد الداخلي في سيناريو التكاليف المتوسطة واسعار النفط ٤٥ و ٧٥ دولاراً.

ان معدلات العائد الداخلي للشركات الاجنبية في عقود الخدمة لجولتي التراخيص هي ادنى بكثير مما تبينه مؤشرات Payphase آنفة الذكر وذلك لانخفاض اجرة الخدمة على البرميل كما سيتبين .

شروط التعاقد:

لقد بوبت وزارة النفط فرص الاستثمار للنفط في مجموعتين الاولى للحقول المنتجة حاليا" والثانية للمكتشفة غير المطورة ومجموعة اخرى لعقود الغاز.

وصنفت الشركات حسب درجات تأهل الى كبيرة ، ولا حد للعمليات التي تضطلع بها ولذلك يمكنها الدخول في التنافس على حقول الرميلة وكركوك . ومجموعة اخرى من الشركات صنفت على انها مشغلة ذات امكانات محدودة Limited operators واخرى ليست مشغلة بمعنى لا تتحمل بنفسها مسؤولية التعاقد ، ورابعة صنفت على انها مشغلة لحقول الغاز .

كانت الشروط التي وضعها العراق في نموذج عقد الخدمة الاستثماري هي :

١- تحسين الانتاج في الامد القصير الذي ينبغي ان تحرزه الشركات بعد مرور ١٨ شهراً من بدء سريان العقود .

٢- هدف الانتاج الاقصى للامد الابعد Production Plateau Target الذي تصله الشركات بعد ست سنوات من سريان العقود والذي يجب ادامته لمدة لا تقل عن سبع سنوات .

لقد جرى تعديل حصة الشركات من عقد الخدمة فقد كان في السابق ٤٩٪ للشركات العراقية و ٥١٪ للشركات الاجنبية ، واصبح للشركات العراقية ٢٥٪ وللاجنبية ٧٥٪، وهذا يساعد الشركات الأجنبية على استرداد ما تنفق من وقت مبكر حتى تطفأ .

وبعد ندوة اسطنبول ارتضى العراق اضافة فقرة تنص على ان المستوى الاساس للانتاج في الحقول العاملة سوف ينخفض بنسبة ٥٪ سنويا" وتحسب بعد تحقيق الشركات زيادة في الانتاج مباشرة . هذا التعديل شجع المستثمرين لان طاقات الانتاج الحالية لا بد ان تنخفض بسبب قدم الانتفاع من الحقول . وقد كان هذا التعديل

مهما للشركات لانها تستلم اجورها على الزيادة في الانتاج فوق المستوى الاساس وعندما اعيد تعريفه بالتنازل فقد سهل عليها قبول الالتزام .

جولات التراخيص:

عقدت في ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩ جولة التراخيص الاولى ، واستلمت وزارة النفط عروضا" للاستثمار في ثمانية حقول للنفط والغاز .

١- الرميلة الذي فازت بعقده شركة النفط البريطانية BP و الشركة الحكومية الصينية CNPC بعد تخفيض اجرة الخدمة من ٩٩. ٣ دولار للبرميل وهو الذي طلبته الشركتان الى (٢) دولارين للبرميل بناء على اصرار الحكومة .

٢- غرب القرنة الذي ينتج حاليا" ٢٦٠ ألف برميل يوميا" ويمكن ايصال الانتاج عند المستويات القصوى الى ٢٣٢٥ ألف برميل يوميا" .

٣- الزبير وانتاجه الحالي ١٩٥ ألف برميل يوميا" ويمكن ان يصل ١١٢٥ ألف برميل يوميا" .

٤- حقل كركوك وانتاجه الحالي ٣٥٠ ألف برميل يوميا" الذي يراد إيصال إنتاجه الى ٨٢٥ ألف برميل يوميا" .

٥- باي حسن الذي ينتج حاليا" ٩٦ ألف برميل يوميا" ويراد رفع انتاجه الى مستوى ٣٩٠ ألف برميل يوميا" .

٦- حقل ميسان وانتاجه الحالي ١١٨ ألف برميل يوميا" ويمكن ان يصل في اقصاه الى ٤٥٠ ألف برميل يوميا".

ويوجد حقلان للغاز عرضا ايضا" هما حقل عكاز وحقل المنصورية عرض حقل غرب القرنة ١ وحقل الزبير في جولة التراخيص الاولى ولم تنجح الشركات في تلبية شروط وزارة النفط في حينه وكانت النتيجة محبطة للحكومة والشركات معا" ومن وجهة نظر كل من الجهتين . وفقط شركة النفط البريطانية BP والصينية CNPC قد التزمتا حقل الرميلة كما اشير آنفا" ، بينما لم تستقبل الحقول الاخرى عروضا" او كانت العروض لا تستجيب للحد الاعلى لاجرة الخدمة الذي لا تسمح الحكومة تجاوزه او مستوى الانتاج الاقصى الذي فرضته الحكومة في الشروط .

وفيما بعد منح عقد الخدمة لغرب القرنة ١ الى ائتلاف شركات بقيادة Exxon Mobil ، وشل وهما من اكبر الشركات النفطية في العالم . وتقدر احتياطيات حقل القرنة ١نحو ٨,٦ مليار برميل وسوف تستلم الشركات اجرة خدمة على البرميل الاضافي ١,٩٠ دولار .

ولقد وقعت شركات ايني الايطالية مع شركة Occidental وشركة Gas الكورية الجنوبية اتفاقية اولية في الشهر نفسه على عقد الخدمة لتطوير حقل الزبير ، تقدر احتياطيات حقل الزبير ٤,٠٤ مليار برميل واجرة الخدمة على البرميل الاضافي(٢) دولاران .

ان حقول الرميلة وغرب القرنة١ والزبير قد يصل انتاجها الاقصى ٦-٧ ملايين برميل يوميا" في غضون ست سنوات .

وعرضت في جولة التراخيص الثانية نهاية عام ٢٠٠٩ حقول: غرب القرنة ٢، مجنون، شرق بغداد، الحلفاية، الغراف، نجمة، القيارة، كفل، غرب الكفل، مرجان، بدرة، كامار، كلابات، نودمان، خشم الاحمر، وحقل غاز السيبة أما نتيجة الجولة مبينة في الجدول التالي:

التحليل المالي للاستثمار النفطي في عقود الخدمة :

لتسهيل هذه المهمة في البحث اختير حقل الرميلة مثالا" على عقود الخدمة للاستثمار النفطي .

ومن الناحية المبدئية لابد من تقدير الكلفة الاستثمارية المطلوبة للوصول الى الانتاج الاقصى المتعاقد عليه Plateau Production Target ٢٨٥٠ ألف برميل يوميا" . وذلك انتقالا" من المستوى الحالي وهو ٩٦٠ برميلاً يوميا" يمثل المستوى الأساس الذي يتناقص بنسبة ٥٪ سنويا" لغرض حساب الزيادة في الانتاج التي تستحق عنها الشركة اجرة الخدمة . وبذلك سيكون المستوى الاساس ٧٠٦ آلاف برميل يوميا" في بداية مدة الانتاج الاقصى و ٤٩٣ يوميا" عند نهايتها ، أي أن متوسط الإنتاج المضاف ٢٢٥١ الف برميل يوميا" . لان التعاقد كان على الانتاج الاضافي لذا يفترض ان المشروع يؤسس طاقة انتاجية جديدة بمقدار الاضافة المبينة آنفا" . ويقدر الاستثمار المطلوب لبرميل من الطاقة الانتاجية في دول OPEC بالمتوسط ١٢٠٠٠ دولار وعليه " تكون النفقات الاستثمارية المطلوبة ٢٧ مليار دولار ، ووردت تقديرات اولية بنحو ٢٦ مليار دولار وهي التي ستعتمد في بقية التحليل، ويقدر الإنتاج الإضافي طوال حياة المشروع بنحو ١٦ مليار برميل من النفط وبالتالي تكون كلفة الاستثمار للبرميل المنتج ١,٦٣ دولار اي دولار و ٦٣ سنتا وهو تقدير يتقارب مع دراسات اخرى .

وقدرت دراسة Wood المصاريف التشغيلية للبرميل المنتج ١,٦٣ دولار اي دولار و ٦٣ سنتاً وهي متفقة مع المديات المتداولة .

ان اجرة الخدمة على البرميل الاضافي (٢) دولاران للبرميل خاضعة للضريبة بنسبة ٣٥٪ ، علما" ان لشركة نفط الجنوب ٢٥٪ من اسهم الائتلاف المتعاقد على الخدمة .

يفترض التعاقد الوصول الى انتاج الذروة في بداية السنة السابعة لسريان العقد . وبعد ٤٠ شهراً تتحقق زيادة في الانتاج لا تقل عن ١٠٪ من المستوى الاساس ، ويبدو ان الزيادة قابلة للتحقق من وقت مبكر وهو ما يخالف معتقدات خبراء في النفط وما بينوه من ان الفترة الزمنية المطلوبة من بدء الاستثمار لحين تحقق الزيادة في الانتاج طويلة .

أظهرت دراسة Wood صافي قيمة حالية للشركات اسمتها قيمة المشروع بمبلغ ٣ مليارات دولار بسعر خصم ١٠٪ . وهذا يعني ان اجور الخدمة بعد الضريبة مخصومة تفوق صافي الكلفة الاستثمارية المخصومة بمبلغ ٣ مليارات دولار . وفي تحليل اجراه خبير اخر افترض ان الشركات سوف تحصل على اجور اضافية Supplementary Fees كي تحقق معدل عائد داخلي ١٠٪ IRR ، بينما يتضح ان اجرة الخدمة للبرميل كافية لاحراز المعدل المطلوب وزيادة فما السبب ؟ في الجدول الفرضي الآتي نبين كيف ان معدل العائد الداخلي شديد الحساسية للنمط الزمني لانفاق الاستثمار واسترداده :

من الناحية المبدئية لابد من تقدير الكلفة الاستثمارية المطلوبة للوصول الى الانتاج الاقصى المتعاقد عليه Plateau Production Target ٢٨٥٠ ألف برميل يوميا" . وذلك انتقالا" من المستوى الحالي وهو ٩٦٠ برميلاً يوميا" يمثل المستوى الأساس الذي يتناقص بنسبة ٥ث سنويا" لغرض حساب الزيادة في الانتاج التي تستحق عنها الشركة اجرة الخدمة.

فعندما يبدأ التسديد في السنة الثالثة تكون صافي الكلفة الاستثمارية المخصومة ٢,٥٨٤ مليار دولار بينما عندما يبدأ التسديد في السنة الخامسة (تسلسل ٤) يرتفع صافي الكلفة الاستثمارية المخصومة الى ٥,٥٨٥ مليار دولار وهذا يتطلب زيادة اجرة الخدمة على البرميل بنسبة ١١٦٪ للوصول الى معدل العائد الداخلي IRR المطلوب . وعند افتراض النجاح المبكر في زيادة الانتاج فهذا يسمح بأسترداد مبكر للنفقات الاستثمارية وبالتالي تكفي اجرة البرميل المتعاقد عليها لتحقيق معدل العائد المطلوب .

بموجب العقد لا تتجاوز المدفوعات لاسترداد النفقات الاستثمارية والتشغيلية للشركات السقف المقرر وهو ٥٠٪ من الايرادات الاجمالية للزيادة في الانتاج ويفترض ان وزارة النفط أجرت تعديلات على نصوص العقد للتأكيد على ان المقصود بالانتاج في هذا الشرط هو الانتاج الفعلي وليس الاقصى النظري، عند اعتماد ٧٥ دولاراً لسعر برميل النفط الخام تكون قيمة المبيعات ١٢٠٠ مليار دولار وحصة الحكومة منها ١١٣٤ مليار دولار والباقي للنفقات الاستثمارية والتشغيلية والشركات أي ان نسبة حصة الدولة الصافية من ايرادات الحقل ٩٤,٥٪ .

مؤشرات من حقول اخرى :

فازت شركتا شل الهولندية وبروتاس الماليزية بحقل مجنون الذي تقدر احتياطياته ١٣ مليار برميل . ينتج الحقل حاليا" ٤٦ الف برميل في اليوم وتعهدت الشركتان بأبلاغ الانتاج الاقصى ١,٨ مليون برميل في اليوم .

سوف تستلم الشركات أجرة خدمة ١,٣٩ دولار للبرميل وبالمقابل تنفق لتطوير الحقل وتسترد ما انفقت بأقساط ومن دون فائدة بعد تحقيق زيادة الانتاج المتعاقد عليها، اي ان الحكومة تتحمل النفقات الاستثمارية كما هي ، ومن وجهة نظر الشركات فأن اجرة الخدمة على البرميل تغطي الفوائد على الكلفة الاستثمارية تحقق عوائد صافية بمستوى مقبول يعبر عنه عادة بمعدل العائد الداخلي .

وقد فاز تحالف تقوده الشركة الصينية CNPC ، مع بتروناس ، آنفة الذكر ، وتوتال الفرنسية ، بحقل الحلفاية . وكانت اجرة الخدمة على البرميل ١,٤٠ دولار . وتقدر احتياطيات الحقل ٤,١ مليار برميل ، ومن المؤمل وصول الانتاج الاقصى الى ٥٣٥ ألف برميل يوميا" .

ان اجرة الخدمة على البرميل في هذه الحقول ادنى من الرميلة وبالتالي فأن صافي الايراد الحكومي قد يتجاوز ٩٥٪ من اجمالي الايرادات ، وهو ما ينطبق على حقل غرب القرنة المرحلة الثانية والغراف ، اما حقلا القيارة وبدرة فأن تكاليف الاستثمار والتشغيل فيهما مرتفعة قد تصل الى ثلاثة اضعاف الحقول الممتازة في العراق ومع ذلك فهي مجزية جدا" .

وحقق العراق نجاحا" كبيرا" في تحاشي سيطرة الشركات على الاحتياطيات كما كان يراد في الاصل من خلال الترويج لاتفاقيات المشاركة في الانتاج وتضمين جوازها في قانون النفط .

وكانت اجرة الخدمة على البرميل وصافي ايراد الشركات الاجنبية منها عند الحدود الدنيا . وفي نظر بعض الخبراء منخفض وارتضت الشركات لرغبتها للعمل في القطاع النفطي العراقي حيث الاحتياطيات الضخمة والقابلة للزيادة . اما الارباح المتوقعة للشركات فهي واطئة مما يتطلب عناية فائقة من جانب الحكومة للاشراف على عمليات الاستثمار والتشغيل لضمان المواصفات العالية التي تكفل ادارة مثلى للمخزونات النفطية تؤدي الى اعلى معدلات التحصيل الممكنة Recovery Rate الا ان هذه الاستنتاجات ليست نهائية ومن الضروري الوقوف على نصوص العقود بصيغتها الاخيرة والمصادق عليها وتقدير العقبات التي قد تواجه مجرى التنفيذ الفعلي .

واضافة الى الاجواء السياسية المحلية والاقليمية والابعاد الامنية ، فأن الحقول المنتجة تعاني من هرم الآبار وقدم خطوط الانابيب وعدم كفاية احواض التخزين ومحدودية الإمكانات الحالية لموانئ التصدير مما يتطلب برامج موازية جادة وجريئة ومكلفة لانجاح البرنامج .

الزيادة المنتظرة بعد تنفيذ العقود ، من الناحية النظرية ، ترفع الانتاج العراقي الى ما يزيد على ١١ مليون برميل يوميا" قبل عام ٢٠٢٠ .

ردود فعل بقية المنتجين على برنامج الاستثمار النفطي العراقي :

اثار بعض الكتاب الانتباه الى حساسية الدول النفطية الاخرى ، والمجاورة بالذات من البرنامج الضخم الذي تبناه العراق لتوسيع الانتاج .

يبدو ان المنتجين المنافسين كانوا يشعرون بأرتياح لتراجع قطاع النفط العراقي بعد الحرب العراقية .الايرانية وزيادة تدهور طاقاته في الانتاج والتصدير زمن الحصار وحتى الوقت الحاضر . وهذا ليس موقف دول منظمة OPEC فقط بل المنتجون من خارج المنظمة ايضا" بما في ذلك روسيا " التي يقول احد معلقيها " ... اي برميل من النفط العراقي ، وحتى لو لم ينتج بعد ، ينطوي على الكثير من العناصر السلبية ، خاصة لمنتجي النفط . " ويبدو ان اعضاء منظمة OPEC يخافون جديا" من الانتعاش النفطي العراقي . ويقال حتى الشركات التي تعاقدت مع العراق لا تشعر تماما" بالسعادة لانها اضطرت الى قبول شروط العراق التي ضيقت مكاسبهم وربما لان لديهم ايضا" ارتباطات مع منتجين اخرين وبعض تلك الشركات لديها شراكات انتاجية في بلدان اخرى . ولكن الصين لوحدها تشعر بأرتياح تام للتعاقد مع العراق ومن المتوقع ان تبدي في السنوات القادمة حماسا" اكبر لانجاح البرنامج العراقي .

قدرت وزارة الطاقة الامريكية احتياطيات النفط العراقي بين ٣٠٠-٤٠٠ مليار برميل وان تكاليف انتاج النفط العراقي بالغة الانخفاض ويبقى العراق رابحا" من انتاج النفط في رأيهم مهما انخفضت الاسعار ، ان مثل هذه التقارير تثير قلق الكثير من الجهات .

ينخفض تسلسل العراق الآن في الانتاج الى الرتبة الثالثة عشرة واذا ما نفذ البرنامج الجديد يصبح واحداً من أربعة منتجين كبار في العالم.

وتتخوف روسيا من ان انتاج العراق قد يتسبب في استقرار سعر النفط عند مستوى منخفض .

وتلك المخاوف والتصورات تشير الى ضرورة سعي العراق لتبصير العالم بالحيف الذي لحقه في الثلاثين سنة الماضية . ولا بد من تصحيح هذا الوضع اذ ان تطوير طاقة الانتاج والتصدير في العراق هو مطلب عادل ومن الظلم ان يدفع العراق وحده ثمن الحفاظ على مستويات الاسعار في المديات المقبولة للمنتجين والمستهلكين . بل ان تنظيم العرض كي لا يتجاوز الطلب العالمي هو مسؤولية جميع المنتجين وليس العراق وحده . ولابد ان يتقبل بقية المنتجين خفض انتاجهم لافساح المجال للعراق بما يتناسب مع احتياطياته . ومن الخطأ ان يتراجع العراق ويقبل بتخفيض الطاقات المستهدفة للسنوات العشر القادمة إرضاءً للآخرين .

ضوابط الاستثمار في عقود الخدمة العراقية والمؤشرات الرئيسة للبرنامج النفطي :

ان هذه الضوابط منها مثبت في صيغ العقود واخرى من المتطلبات التقنية والمالية للاستثمار النفطي .

١- بعد نهاية مدة الانتاج القصوى سيستمر الانتاج تسع سنوات أخرى .

٥-ان الاحتياطيات النفطية هي اكبر من المعلنة لمناطق المشاريع المتعاقد عليها اي اما تكتشف نفوط جديدة قابلة للاستخراج فنيا" واقتصاديا" او ترتفع معاملات استخراج النفط مع احتمال توسيع رقعة التعاقد في المجالات الممكنة .

٦الطاقة القصوى المضافة هي ١٠. ١١ مليون برميل يوميا" لمجموع البرنامج الاستثماري .

٧-الانتاج الحالي البالغ ٢,٥ مليون برميل يوميا" سينخفض الى ١,٢٥ مليون برميل يوميا" في السنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٠

وقد فاز تحالف تقوده الشركة الصينية CNPC ، مع بتروناس ، آنفة الذكر ، وتوتال الفرنسية ، بحقل الحلفاية . وكانت اجرة الخدمة على البرميل ١,٤٠ دولار .

يتبع

العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1) حزيران 2010 | الاقتصادي

تتمة

٨-في عام ٢٠٢٠ ستكون جميع الحقول عند مستوى الانتاج الاقصى ،وبذلك تكون مجموع الطاقة الانتاجية PPT ١١,٢٥٠ مليون برميل يوميا" .

٩- ولما تقدم وحسب متوسط OPEC ستكون تكاليف الاستثمار الكلية ١٢٠ مليار دولار .

١٠-انتاج سنوات الذروة لجميع الحقول من الطاقات الاضافية ٢٥,٦ مليار برميل .

١١-عندما نفترض ان انتاج سنوات الطاقة القصوى هو ٤٠٪ من انتاج المشاريع المتعاقد عليها سيكون مجموع الانتاج ٦٤ مليار برميل وهو ما لا ينسجم مع الارقام المعلنة للاحتياطيات النفطية في الحقول المتعاقد عليها مما يستدعي المعالجات في (٥) آنفا" .

١٢-متوسط الكلفة الاستثمارية للبرميل تصبح ١,٨٨ دولار بموجب ٩ آنفا" .

١٣-اظهرت تقديرات اولية لحقول عراقية ان الكلفة الاستثمارية للبرميل اقل من هذا التقدير وقد تكون ١,٦ دولار كما في حقل الرميلة واخرى تكاليفها للبرميل اعلى من المتوسط في ١٢ أنفا" .

١٤-الاستخدام الداخلي للنفط والطاقة الانتاجية الفائضة ٢,٥ مليون برميل يوميا" حسب تقديرنا .

١٥-الخام المصدر ٨,٧٥٠ مليون برميل يوميا" عام ٢٠٢٠ مما يعني مواجهة قيود الطلب العالمي وشدة التنافس مع بقية المنتجين .

١٦-ان شدة التنافس على النفط سوف تعتمد بلا شك على الانتاج والتصدير من بقية الدول النفطية واحتمالات الطلب التي تناولتها هذه الدراسة ، ولذلك يحتاج العراق الى متابعة تطورات الاستثمار النفطي والسوق من الان وعلى اسس منهجية وان يمتلك قدرات ذاتية لهذه المهمة .

١٧-ايرادات العراق المتوقعة من النفط سوف تعتمد على الصادرات الممكنة والاسعار . ومن الضروري الاشارة الى ان تأثير البرنامج العراقي ونتائجه على الاسعار سيكون من خلال عناصر المنظومة كافة، التي حاولت هذه الدراسة العناية بها ، والتي لا تقتصر على العرض والطلب والتخزين بل والسوق المالية والاندماج التدريجي للنفط بفعالياتها . وهذه تتطلب من العراق ، ايضا" تهيؤه للتعامل معها جيدا" وبمستوى دوره الجديد في قطاع الطاقة واقتصاد العالم .

١٨-ان طاقة شبكة النقل ومنافذ التصدير الحالية ٣,١ مليون برميل يوميا" وقد تصل الى ٤,١ مليون برميل يوميا" عند انجاز مشروع تحت التنفيذ حاليا" ،ولكن تصدير ٨,٧٥٠ مليون برميل يوميا" يقتضي التزام برنامج موسع وسريع لاستخدام منافذ تصدير في موانئ دول اخرى اضافة على المياه الاقليمية للعراق . ان تصدير النفط العراقي قضية تنطوي على اعقد المضامين الجيوسياسية ، ويحتاج العراق الى التحرك الجاد لحل هذه المشكلة جذريا" .

معالجات لخفض مستوى الانتاج الاقصى:

اذا ما اريد اطالة فترة التعاقد الى ٣٥ سنة فسوف تتغير الجداول الزمنية للاستثمار وينخفض الانتاج الاقصى وهو من الناحية النظرية ممكن . ومن الناحية العملية قد يصطدم برنامج الاستثمار النفطي العراقي بمحدودية الطلب العالمي او قيود البناء التحتي النفطي على المستوى الوطني ، او ربما يتأخر تنفيذ المشاريع الهادفة لتطوير قدرات التصدير من تسهيلات نقل وتجميع ومنافذ بحرية في العراق والدول المجاورة ، او اية قيود اخرى ، عند ذاك لا بد من تخفيض مستويات الانتاج الاقصى المتعاقد عليها . وهذا الاجراء يعني اصلا" اجراء تعديلات على المسار الزمني للاستثمار واطالة مدة التعاقد ربما الى ٣٥ سنة وبذلك تتغير المؤشرات على النحو التالي :

١-سيكون الانتاج الاقصى الاضافي لجميع الحقول المتعاقد عليها ٧,١ مليون برميل يوميا" .

٢-تصل مجموع الطاقة الانتاجية عام ٢٠٢٠ الى ٨,٣٥ مليون برميل يوميا" .

٣-مجموع الاستخدام الداخلي للنفط مليون برميل يوميا" .

٤-طاقةانتاجية احتياطية مليون برميل يوميا" .

٥-القدرة على التصدير ٦,٣٥ مليون برميل يوميا" .

ان الانتقال الى هذا البديل جائز وفي سياق البرنامج الاستثماري الحالي ذاته اذا ما تأكدت العقبات المحتملة المبينة سابقا" . وفي كل الاحوال يبقى من الضروري احراز تطوير كبير في طاقة انتاج وتصدير النفط الخام خلال الثلاث سنوات القادمة . يتيح البرنامج الاستثماري لتطوير انتاج وتصدير النفط الخام موارد اضافية كبيرة ، ولكن ذلك لا يقدم ضمانة كافية لتحقيق الانجازات التي طال انتظارها في التنمية والرفاه الا مع تغيير اسلوب ادارة الموارد. ولا يتمكن العراق من التصرف بموارده بكفاءة ما لم يتغير نظام المالية العامة وهو ما كان موضوعا" لدراسات ومقترحات لاتتسع لها هذه الورقة .

الخاتمة :

١-ان الاحتياطيات النفطية مفهوم يعرف بما يمكن استخراجه من النفط الموجود اصلا" في المكان المعين . ولذلك فأن تقدير الاحتياطيات يخضع للتقنيات المتاحة وتكاليف الاستخراج مقارنة بالاسعار ولذلك لايجوز اهمال المرونة السعرية لعرض النفط على مستوى العالم في الامد المتوسط والبعيد .

٢-يوجد تفاوت واسع في المدى الممكن للطلب على النفط في المستقبل الا ان التقديرات المعلنة من المؤسسات المعنية تفيد احتمال اصطدام برامج الاستثمار النفطي بقيد الطلب ، ولكن لا يجوز التعامل مع النفط العراقي وكأنه فقرة موازنة للسوق النفطية ، ان تنظيم العرض للانسجام مع الطلب هو مهمة مشتركة لجميع المنتجين والعراق كأحدهم .

٣-تذبذب سعر النفط ، بل وتقلباته ، من الخصائص الاصيلة في سوقه ولذلك لابد من التعامل مع هذه الحقيقة بالتحوط ، ومن الضروري للعراق زيادة الميل للادخار من الموارد الاضافية .

٤-توجد امكانية لتكييف الانتاج الاقصى المستهدف في عقود الاستثمار اذا ما ظهرت عقبات جديدة وتأكدت خلال السنوات القليلة القادمة .

٥-على قدر البيانات المتاحة يبدو ان عقود الخدمة مناسبة ومجزية للدولة وعوائد العراق منها عالية ومجموع تكاليف الاستثمار والتشغيل والمدفوعات للشركات الاجنبية تمثل نسبة معقولة من الايرادات.

السياسة المائية لدول جوار العراق وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية*

د.ثائر محمود رشيد العاني

(١) تحدي المياه من الجانب التركي:

يكمن جوهر الخلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (العراق وسوريا) في تناقض الرؤية لكلا الجانبين فتركيا لا تعترف بدولية النهرين (دجلة والفرات) وتعتبرهما حوضا واحدا وترى في دجلة والفرات انهما نهران تركيان ، وتطلق عليهما تسمية (مياه ماوراء الحدود) ، فضلا عن رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشأن تقسيم مياه الفرات بينها وبين العراق وسوريا. وما انفكت تركيا تصرح ان نهري دجلة والفرات تركية وان لها حق السيادة على مواردها المائية وحتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي وان السدود التي تقيمها لا تسبب أي مشكلة دولية، وذلك ما يتنافى بالطبع مع اتفاقية او مبادئ هلسنكي لعام ١٩٦٦ التي تنظم قواعد استغلال مياه الانهار الدولية لغير الاغراض الملاحية وتقرير عام ١٩٨٨ للجنة القانون الدولي التي اسستها الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق بالاستخدام الملاحي لمجاري المياه.

١-اهم الاحكام القانونية الخاصة بنهري دجلة والفرات:

أ-المادة ١٠٩ من اتفاقية لوزان المعقودة بين تركيا ودول الحلفاء في ١٩٢٣/٧/٢٤ التي أوجدت عقد اتفاق بين الدول المعنية للمحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة وعند تعثر الاتفاق تحسم المسألة .

ب- المادة الخامسة من البروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا في ١٩٤٦/٣/١٩ الذي وافقت تركيا بموجبه على جعل الاعمال الخاصة بالوقاية تخدم قدر الامكان مصلحة العراق وتركيا .

ج-المادة الثالثة من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في ١٩٧١/١/١٧ الذي اتفق بموجبه على ان يشرع الطرفان في اسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة .

د-الفصل الخامس من محضر اجتماع اللجنة العراقية-التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني في ١٩٨٠/١٢/٥ الذي اوجب انعقاد لجنة فنية مشتركة للوصول الى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الانهار المشتركة ، علما بأن اللجنة لم تعقد اجتماعها الاول في ايار١٩٨٢ واخرها في ١٩٩٢/٩/٢٨ اضافة الى اجتماعين وزاريين ولكنه من دون جدوى .

ذ-الاتفاق العراقي - السوري المصادق عليه في ١٩٩٠/٤/١٦ الذي تم بموجبه تقاسم المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية - السورية بنسبة (٥٨٪) الى العراق و (٤٢٪) الى سوريا ويمكن التوصل الى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه نهر الفرات .

ان عدم جدية تركيا في التوصل الى اتفاق حول قسمة المياه المشتركة أفشلت جميع الاحكام التي تتعلق بالاتفاقات الواردة اعلاه ويمكن تلخيص مواقف العراق وتركيا حول قسمة المياه المشتركة كالاتي:

فبالنسبة الى موقف العراق:

- دجلة والفرات نهران دوليان.
- حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات.
- الهدف من اللجنة الفنية المشتركة يصب في تحديد الحصة المناسبة والمعقولة لكل بلد بالاضافة الى الاستخدام الامثل .
- ضرورة تحديد سقف زمني لحسم موضوع قسمة المياه المشتركة .
- التركيز على موضوع نوعية المياه وليس الكمية فقط .
- لكل دولة الحق بوضع الخطط والسياسات الكفيلة بالانتفاع من حصتها في المياه المشتركة بالشكل الذي تراه مناسبا باعتبار ذلك جزءا من سياستها الداخلية .

اما موقف تركيا:

-لا تقبل بمبدأ قسمة المياه ولا تقر الحقوق المكتسبة.

- دجلة والفرات حوضا واحدا كمحاولة لتغطية استخدامها غير المنصف او المعقول لمياه نهر الفرات.
- مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود وليسا نهرين دوليين.
- اطالة أمد المفاوضات للاستحواذ على اكبر كمية ممكنة من المياه من خلال استكمال مشاريع بناء السدود والخزانات وجعلها امرا واقعا.

(٢)ايرادات تركيا من المياه:

تشير التقارير التركية الى ان اجمالي الايراد السنوي لنهر الفرات يبلغ بحدود (٣٥ر٦) مليار متر مكعب بينما تبلغ اهداف الاستهلاك لكل من تركيا وسوريا والعراق نحو (٥٣) مليار متر مكعب وبان الاجمالي السنوي لنهر دجلة يبلغ زهاء (٤٨ر٧) مليار متر مكعب بينما اهداف الاستهلاك في الدول الثلاث تبلغ قرابة (٤٥ر٥) مليار متر مكعب أي ان اجمالي ايرادات النهرين تبلغ (٨٤) مليار متر مكعب سنويا ومجموع اهداف الاستهلاك تبلغ (١٠٧ر٥) مليار متر مكعب سنويا أي بعجز قدره (٢٣ر٥) مليار متر مكعب سنويا . ومهما كانت دقة تلك التقديرات فان الحقيقة الثابتة تبقى بانه في الوقت الذي تستهدف فيه تركيا استغلال مياه نهري الفرات ودجلة من دون بقية مواردها المائية لحرمان الدولتين العربيتين المتشاطئتين معها في المياه ولتحقيق وفر في الانتاج الزراعي وان تكون سلة غذاء للمنطقة فان كلاً من سوريا والعراق يسعيان الى سد العجزالحاصل في الانتاج الزراعي وتحقيق اكتفاء ذاتي على الاقل في انتاج بعض المحاصيل الزراعية الستراتيجية.

وتعد تركيا دولة غنية جدا بالمياه ويبلغ المعدل السنوي لتساقط الامطار فيها (٦٤٣) ملم وهذا يشكل حجوما مائية قدرها (٥٠١) مليار متر مكعب سنوياً.

وتتساقط على منطقة جنوب شرق الاناضول امطار سنوية بمعدل (٦٧٠) ملم بينما يبلغ المعدل السنوي لتساقط الامطار على سوريا (٢٨٥) ملم وعلى العراق (١٧٧) ملم ، وان اجمالي الايرادات المائية لتركيا تبلغ (١٨٦) مليار متر مكعب سنويا في عموم تركيا و(٤٨٧٩) متراً مكعباً سنويا ضمن حوض الفرات و(٨٧٤٩) متراً مكعباً سنويا ضمن حوض دجلة ، بينما لا تتجاوز حصة الفرد الواحد من المياه في كل من سوريا والعراق حاليا (٢٠٠٠) متر مكعب سنويا وستتناقص هذه الحصة تدريجيا مع تنامي استغلال تركيا لمياه نهري دجلة والفرات.

وبالنسبة إلى العراق أول واكثر المستهلكين لمياه نهري الفرات ودجلة وهو يقوم بارواء اكثر من (٣ر٥) مليون هكتار من الاراضي الزراعية منها (١ر٤) مليون هكتار ضمن حوض الفرات بينما لا تروي تركيا في حوض الفرات حاليا سوى مساحات بسيطة جدا لا تتجاوز (٣٧) ألف هكتار، أما سوريا فتروي نحو (٢٥٨) ألف هكتار ضمن حوض الفرات وليس لتركيا أو سوريا مساحات مروية تذكر ضمن حوض دجلة.

إذ تسعى تركيا الى تحقيق تنمية شاملة لاراضيها ضمن حوضي نهر الفرات ودجله من خلال مشروعها المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول الكاب GAP وان هذا الاقليم هو احد سبع مناطق جغرافية رئيسية في تركيا ويغطي الاقليم زهاء (١٧٣) الف كيلو متر مربع وينبع من حوضي دجلة والفرات ويحاد سوريا من الجنوب والعراق من الشرق:

تحمل الرياح الشتوية والربيعية القادمة من البحر المتوسط الامطار الى منطقة الكاب ويبلغ المعدل السنوي لتساقط الامطار فيه (٦٧٠) ملم موزع بمقدار (٦٦٠) ملم في حوض نهر الفرات و (٨٠٠) ملم في حوض نهر دجلة و (٤٩٠) ملم في احواض الانهر الاخرى الصغيرة.

يستهدف مشروع GAP انشاء (٢٢) سدا منها (١٤) سدا ضمن حوض الفرات و (٨) سدود ضمن حوض دجلة وانتاج طاقة تزيد على (٢٧٠٠٠) كيلو واط / ساعة وارواء مساحة قرابة (١ر٧) مليون

هكتار منها نحو (١ر١) مليون هكتار ضمن حوض الفرات اضافة الى مساحة تقارب (٥ر٠) مليون هكتار تقع خارج منطقة الكاب مخطط ارواءها من نهر الفرات ايضا شمال سد كيبان وبذا فان تركيا تسعى الى الاستحواذ على زهاء (٦٠٪) من ايرادات نهر الفرات . وانها تستهدف ارواء جميع الأراضي القابلة للإرواء ضمن حوضي نهري الفرات ودجلة في حين تخطط لارواء (٣٣٪ فقط من اجمالي الاراضي القابلة للارواء في عموم تركيا اما سوريا فتستهدف ارواء (٧٧٣) الف هكتار ضمن حوض نهر الفرات و (٢٢٧) الف هكتار ضمن حوض نهر دجلة .

ان هذا الاستئثار التركي لمياه دجلة والفرات سوف يعرض مشاريع الري والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية في سوريا والعراق الى اضرار كبيرة ذلك الى تعريضهما الى خطر الجفاف والكوارث البيئية . وهذا ماحصل فعلا في غياب الاتفاق مع تركيا . وقد كانت هناك سابقة خطيرة حدثت عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ عندما بدأت تركيا متزامنة مع سوريا بملء خزان سد كيبان والطبقة معا حيث لم يستلم العراق في حينها من مياه نهر الفرات الا ما يقارب (٩) مليار متر مكعب سنويا . وقد قدرت الاضرار التي لحقت بالزراعة والبساتين في وقتها بنحو (٧٠٪) مما اثر ذلك على ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية وزادت الهجرة من الريف الى المدينة باكثر من (٤٠٪) وكان ذلك يعد كارثة حقيقية مع ما رافق ذلك من أضرار بيئية كبيرة منها تلف الثروة السمكية في بحيرتي الحبانية والرزازة ، وانعدمت الملاحة النهرية وانتشرت الامراض الوبائية والملاريا وارتفاع معدلات الملوحة والتي ادت الى خسارة (٤٠٪) من الاراضي

يرى العراق ضرورة تفعيل التعاون الزراعي وتبادل الخبرات وتنمية الثروة الحيوانية وتقاسم المياه بين الدول التي يعبرها نهرا دجلة والفرات . ونوقش اتفاق الشراكة الكاملة بين العراق وتركيا من جانب كبار المعنيين في الحكومة العراقية وشملت المناقشات سبل رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة الى ثمانية بلايين دولار بما ينسجم مع الانفتاح الحاصل بين القطاعات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

المروية في حوض نهر الفرات . وبرزت المشكلة مرة اخرى عندما اتخذت الحكومة التركية قراراً بقطع مياه نهر الفرات مدة شهر في تشرين اول ١٩٩٠ لملىء بحيرة سد اتاتورك ولم تنجح الضغوط والرفض العراقي لهذا القرار المنفرد والتعسفي لتقليل فترة القطع ، ونفذت خطتها واعتبرتها شأناً داخلياً لا يحق للأطراف الأخرى بيان الرأي او المشورة فيه ولقد جاءت هذه الاجراءات التعسفية من قبل الحكومة التركية لتلحق اضرارا جانبية اخرى ، خاصة اذا علمنا ان نقص مليار متر مكعب من نهر الفرات يؤدي الى نقص (٢٦٠) الف دونم من الاراضي الزراعية المروية اضافة الى رفع نسبة الملوحة في الاقسام الوسطى والجنوبية من العراق . ان الاضرار التي لحقت ولاتزال تلحق بالعراق جراء سد اتاتورك فادحة . الا ان مشروع سد برجك المنوي انجازه في اعالي الفرات قبل دخوله الى سوريا يقصد منه (تصحير) العراق وسوريا، فضلاً عن ان انجاز واستكمال بعض المشاريع المائية التركية في حوض الفرات التي انجز قسم منها عام ١٩٩٥ سيؤدي الى نقص كمية مياه الفرات بنسبة (١٤) مليار متر مكعب يضاف لها الفقدان بسبب التبخر ليصبح اجمالي النقص (١٧) مليار متر مكعب سنوياً وتاسيساً على ذلك فان كمية المياه التي تعبر الحدود التركية السورية بحدود (١٣) مليار متر مكعب في حين كان معدلها السابق نحو (٣٩) مليار متر مكعب، أي ان حصة العراق وسوريا ستكون (١٣) مليار متر مكعب فقط ، واذا ماعلمنا ان احتياج سوريا من نهر الفرات يشكل (٥ر١١) مليار متر مكعب سنويا وماتبقى اذن سيكون حصة العراق وهذا يعني تخفيض المساحة المزروعة بالعراق بحدود (٧٥٪) .

تأسيساً لما تقدم يمكن بيان آثار السياسة المائية التركية على العراق كما يلي :

١- مشكلة تناقص الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات .

٢- مشكلة تذبذب تصاريف الانهر مما يؤثر سلبا على انجاز برامج وخطط التنمية .

٣-مشكلة التاثير على نوعية المياه (ارتفاع نسب الاملاح بسبب انخفاض معدلات التصريف) .

٤- مشكلة تلوث المياه نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية علاوة على ماتولده المحطات من اثار فضلات الوقود والزيوت - المخلفات البشرية والصناعية حيث ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار ٦٧٪ في الفرات.

٥-ظاهرة التصحر التي تعد مشكلة حقيقية نتيجة لأعتماد الاراضي الزراعية بشكل تام على مياه الانهار .

وفي عام ٢٠٠٩ اقترح العراق على تركيا اضافة بندين الى اتفاق الشراكة بينهما وفقا لمصدر حكومي توقع اقرارهما هذه السنة ويتعلق أولهما بمجالات التعاون في القطاع الزراعي وتفعيل فرص الاستثمار فيما يركز الثاني على تقاسم الحصص المائية ضمن احواض الانهار المشتركة.

ويرى العراق ضرورة تفعيل التعاون الزراعي وتبادل الخبرات وتنمية الثروة الحيوانية وتقاسم المياه بين الدول التي يعبرها نهرا دجلة والفرات . ونوقش اتفاق الشراكة الكاملة بين العراق وتركيا من جانب كبار المعنيين في الحكومة العراقية وشملت المناقشات سبل رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة الى ثمانية بلايين دولار بما ينسجم مع الانفتاح الحاصل بين القطاعات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

وتوقع المصدر ان تتجاوز نسبة العجز في استغلال مياه النهرين ٣٣ بليون متر مكعب عام ٢٠١٥ مشيرا الى ان الاحتياجات المائية الحالية للعراق تبلغ ٥٠ بليون متر مكعب في حين يبلغ حجم الكميات المائية المتوافرة حاليا نحو ٤٤ بليون متر مكعب . يشار الى ان تركيا ماضية في تنفيذ مشروع الكاب الذي اقرته بداية ثمانينيات القرن الماضي والهادف الى انشاء ٢٢ سدا و ١٩ محطة كهرومائية على دجلة والفرات لخزن اكثر من بليون متر مكعب مما يهدد بالقضاء على ثلث مساحة الاراضي الزراعية في العراق والبالغة ثلاثة ملايين دونم خلال الـ ١٥ سنة القادمة.

(٣) تحدي المياه من الجانب الإيراني:

لقد تسببت سياسة المياه لايران في نزوح أكثر من ٥٠٠ عائلة عراقية من الاهوار بسبب انخفاض منسوب المياه في القرى الواقعة في هور الجبايش حيث تشغل الاهوار التي تمتد شرق وجنوب شرقي الناصرية(٣٨٠ كيلو متر جنوب بغداد) كبرى مدن محافظة ذي قار مساحات شاسعة وتتوزع عشرات القرى على سطوحها المائية يمتهن سكانها الزراعة وصيد الاسماك وجمع القصب الذي يغطي مساحات واسعة من الاهوار.

ان انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وعدم تدفق المياه في شكل تدريجي منذ مطلع عام ٢٠٠٨ تسبب في انخفاض شديد في مياه هور الجبايش فضلا عن انخفاض معدل تساقط الامطار خلال العامين الماضيين كان عاملا مهما في انخفاض منسوب مياه الاهوار ايضا.

ان شحة المياه في دجلة والفرات وانحسار الامطار يؤدي الى تعثر عودة المياه الى الاهوار في محافظة الناصرية بنحو ٦٠٠الف دونم.

ان نهر الفرات يمر حاليا في مرحلة حرجة من خلال انخفاض منسوبه المائي في شكل خطير وان (هور الحمار) الذي يغذي نهري دجلة والفرات في جنوب العراق والذي يعد اهم خزان مائي في جنوب العراق وصل حالة الجفاف تقريبا ،كما ان استمرار بناء السدود على نهر الفرات الذي ينبع من الاراضي التركية قبل ان يدخل الى سورية ومنها الى العراق اضافة الى قلة المنسوب المطري قد يقود النهر الى الجفاف الكامل اضافة الى ان محافظة البصرة وما يصلها من مياه هذا النهر ضئيلة جدا فضلا عن نوعيتها الرديئة كونها تجمع املاحا من كل المناطق التي يمر بها النهر ليصل إليها مالحا، خاصة وان دخول العراق في حروب عطلت تطوير المشاريع المائية في البلاد في وقت كانت فيه الدول وتحديدا دول الجوار تطبق سياستها المائية فأثرت في الخريطة النهرية للعراق مثل السدود التركية التي أنشئت لارواء الاراضي هناك بمياه الفرات.

ان نهر دجلة بدأ الان يزود نهر الفرات عن طريق نهر العز في الاهوار الوسطى وهذا مؤشر واضح الى ضعف نهر الفرات في الفترة الحالية. وتجدر الاشارة الى ان الاهوار مسطحات مائية باعماق مختلفة وتحتوي على ثروة حيوانية ونباتية هائلة تشكل بمجملها بيئة فريدة من نوعها ومصدر اساسي مدر للدخل من خلال توفير فرص عمل للغالبية العظمى من السكان وتلبية جانب مهم من احتياجاتهم المعيشية). ان الاجراءات التي قامت بها ايران تجاه المياه المشتركة بينها وبين العراق ادت الى تعرض هور الحويزة الى الجفاف ، وان مشكلة الملوحة في مياه الفرات هي من المشاكل التي يجب التوقف عندها اذ تبلغ نسبة الملوحة الان ٢،٥ في الالف وهي نسبة ليست قليلة وتحتاج الى اجراءات عاجلة جدا وتشير تقارير لكلية الزراعة في البصرة الى ان السمك النهري بدا ينحسر في البصرة نتيجة تزايد ملوحة المياه في المسطحات المائية.

× احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

الاقتصادي | العدد (1810) السنة السابعة -الثلاثاء (1)
حزيران 2010

خبير: المشهد الاقتصادي مازال يعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية

حوار / المدى الاقتصادي

الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والظواهر السلبية التي طفت على السطح وآليات التحول الاقتصادي الأمثل من الاقتصاد المركزي الذي يهيمن عليه النشاط الحكومي إلى فضاءات اقتصاد السوق، وطبيعة النشاط المصرفي بشقيه الحكومي والخاص كانت مثار بحث مع الخبير الاقتصادي أبو طالب الهاشمي في حوار انفتح الى مديات أوسع هي بمثابة هاجس الفرد العراقي بضوء معطيات الواقع الاقتصادي الحالي.

× كيف تنظرون إلى الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني؟

– ما زال الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات وبنيوية كثيرة، وكذلك ما زال يعتمد على سن قانون الموازنة ولكم في العامين الآخرين بدأت بوادر تشكيل ستراتيجية جديدة، وبقناعتي لم تنته صياغتها ، حيث ما زال النظام الاقتصادي يعاني من اعتماده المفرط على النفط، ويطلق عليه اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب. وبعد عام ٢٠٠٣ قرأت بشكل جيد ظاهرة الإغراق السلعي التي أثرت على بنية القطاع الإنتاجي الذي هو بالأساس ضعيف ويعاني من تراجع كبير وخطير. أما القطاع الصناعي الذي يمثل احد أهم أركان القطاع الإنتاجي فهو ضعيف جداً وغير قادر على توفير السلع المطلوبة ، وأصبحت الكلف الإنتاجية عالية جداً ولا يمكن أن تدخل حلبة المنافسة مع السلع المستوردة وكانت الوصفة أن تتجه الحكومة إلى خصخصة اغلب هذا القطاع، فلم يتحقق ذلك وكانت الخطوات بهذا الاتجاه بسيطة وخجولة في ظل عدم اتجاه الحكومة أيضاً إلى دعم القطاع الخاص الذي ما زال ضعيف المشاركة بسبب عدم وجود الدعم الكافي القادر على جعله كذلك زمام المبادأة، ومن هنا ظهر التناقض بين حيثيات الأمور وإجراءات الحكومات المتعاقبة، فما زال لقطاع اليوم مهيمن في ظل الخسار دون القطاع الخاص.

× ما السبيل إلى تفعيل دور القطاع الخاص؟

– يفترض أن يصار إلى تقييم الشركات الخاصة، إذ أن التضخم أثر على قطاعات الاقتصاد كافة، حتى على مقدار رساميل هذه الشركات فلا بد من إعادة تقييم رساميل الشركات الخاصة بالتنسيق مع دائرة سجل الشركات في وزارة التجارة فضلاً على تقييم جدواها الاقتصادية أيضاً وعلاقتها بالممولين.

وللقطاع المصرفي دور في النهوض بالقطاع الخاص المعتمدة على سياسة تمويلية لشركات القطاع الخاص والدخول في عمليات الاستثمار ، وكذلك يجب فتح الاعتمادات المصرفية مع البنوك العربية والاجنبية، وهنالك دور آخر هو اسناد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ شكلت بعض المصارف شركة مساهمة تدعم توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خمسة آلاف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار وبشروط ميسرة ولقد حصلت هذه الشركة التي يطلق عليها (شركة الكفالات المصرفية) على منح أجنبية لاسناد دورها في توفير الأموال لهذه المشاريع.

وكذلك ومن أجل تفعيل دور القطاع الخاص هناك حاجة إلى تشكيل محاكم تجارية واقتصادية متخصصة نوعية لمعالجة المشكلات والمعوقات والخلافات، وكذلك التعجيل في سن بعض التشريعات كقانون التجارة والصيرفة الالكترونية ونظام التوقيع الالكتروني وإعادة النظر في قانون المصارف.

× هل إن البيئة الاستثمارية في العراق واعدة، وما انعكاسات المؤتمرات الاستثمارية على الأرض؟

. المؤتمرات التي عقدت خلال الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٠٩ في عواصم بلدان مهمة مفيدة وإيجابية،فهناك وعود استثمارية بضوء الفرص المتاحة التي عرضت اثناء هذه المؤتمرات ولولا تداعيات الوضع الامني وعدم تكامل الأطر التنظيمية والتشريعية، لجرى تنفيذ هذه الالتزامات والوعود الاستثمارية بشكل سريع إلا أنها لم تنفذ بالكامل إلا بقدر محدود على الرغم من تشكيل حيثية الاستثمار والتعديلات التي أجريت على القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، هذا فضلاً عن عدم توفر مستلزمات جذب المستثمر الأجنبي كالشفافية في المعلومات والبدائل المتاحة على ضوء الخريطة الاستثمارية لتحقيق مبدأ النافذة الواحدة.

× كيف تنظرون الى السياسة النقدية، وهل هي بحاجة الى التحديث حالياً؟

– سارت السياسة النقدية على وفق ثلاثة محاور أولهما خفض التضخم، حيث انخفضت مستوياته بشكل عملي ومتصل، وثانيهما تتعلق بإنشاء المزاد اليومي لبيع العملة الأجنبية الذي حقق استقراراً جيداً ومستمراً لأسعار صرف الدينار العراقي سعياً للقضاء على ظاهرة الدولرة واستعادة الثقة بالعملة المحلية.

وكذلك توفير العملات الأجنبية في ما يخص التحويلات الخارجية ولكن من المفروض أن يكون التحول متوازناً مع عمليات تدفق السلع والخدمات.

وكذلك فأن البنك المركزي العراقي سن قانوناً لعملية غسيل الأموال لكن هنالك عملية تدفق النقد الاجنبي إلى خارج العراق عن طريق بعض مكاتب الصيرفة حيث انتهج البنك المركزي نهجاً لتسهيل الشركات المالية المساهمة وتمكين أجهزة البنك من مراقبتها وهذه خطوة مهمة لرقابة التحويلات الخارجية.

وفي ما يخص أسعار الفائدة فأن البنك المركزي خفضها تدريجياً لتسهيل مشاركة المصارف في التنمية والتحويل العام للشركات الخاصة وما زال البنك المركزي بصدد دراسة تخفيض آخر لأسعار الفائدة ومن ضمنها تقليل مدة الاستثمار الليلي وكذلك التأثير على حوالات الخزينة وبحدود ٥٪.

وأن استقلالية البنك المركزي ساهمت بعدم تحويل العجز العام للموازنة العامة للدولة، ولم يخضع البنك للضغوطات السياسية، وأرى أن موقفه يعد سليماً، وإذا ما اجرينا مقارنة مع أزمة اليونان المالية التي تعد بتقديري أزمة عجز ومديونية (الديون السيادية) ولذا فأن سعي البنك للحفاظ على الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي جاوز حاجز الـ ٤٠ مليار دولار غاية في الاهمية لإسناد العملة المحلية فضلاً عن معالجة الانحرافات التي قد تحدث هنا أو هناك.

× كيف تعلقون على الرأي القائل بضرورة تنويع مصادر الاقتصاد العراقي؟

– تنويع الاقتصاد مهم جداً وضروري لتخليصه من احاديته المفرطة، وكل من يعتقد أن الاقتصاد العراقي حالياً ينتهج آليات اقتصاد السوق فهو غير صحيح، ذلك أن الاقتصاد الوطني الحالي يعتمد على سياسات الدولة ودور النشاط الخاص فيه ضعيف جداً، ويعتمد بشكل مفرط على النفط كمصدر وحيد، ولذا فأن الاتجاه الى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني عن طريق تفعيل القطاعات الإنتاجية والاعتماد على واردات السياحة مثلاً انطلاقا من أن العراق زاخر بمقومات السياحة النشيطة ولا سيما السياحة الدينية، حيث من الممكن أن تكون مصدر رافد أساسياً من روافد تنويع الاقتصاد الوطني إذا ما أحسن استخدامها وتوفرت مستلزمات نجاحها.

× يمثل النشاط الحكومي ما نسبته أكثر من ١٠٪ ما سبب هذا البون الشاسع بين النشاطين الحكومي والأهلي؟

– هذا البون الشاسع لا ينحصر أصلاً في القطاع المصرفي فحسب، بل يشمل القطاعات الاقتصادية كافة فما زالت الشركات الحكومية تهيمن على النشاط الاقتصادي ومنها النشاط المصرفي، وهذا يعود لأسباب شتى فما زالت الدولة على الرغم من وجود مشاريع عدة خاصة للمصارف النوعية ومصرفي الرافدين والرشيد ومما زاد مساهمة القطاع الحكومي وشبه الحكومي هو تأسيس مصرف التجارة العراقي سعياً لتوفير مستلزمات خطة الائتمان والاعتمادات المستندية فما زال النشاط المصرفي الحكومي المهيمن والأعلى، أما النشاط المصرفي الخاص ضمن المساحة المخصصة له فما زال دون المستوى المطلوب وهناك أسباب ذاتية أخرى تتعلق بضعف رؤوس الأموال العراقية والسيولة النقدية المتوفرة للاستثمار نتيجة للظروف الأمنية التي أخرت عملية تأسيس مصارف جديدة ذات مستويات عالمية وخاصة ما يتعلق بالكفاءة المالية.

× تقدم المصارف الأجنبية ما يقارب ٨٠ خدمة مصرفية في حين لا تقدم المصارف المحلية سوى ١٠ خدمات، إلى أي سبب تعزو ذلك؟

. هذا صحيح على المستوى العام المطلق خارج العراق، إذ أن المصارف العربية والأجنبية تمارس أدوات مصرفية عدة وتقدم خدمات واسعة لزبائنها، ولكن الخدمات الحالية في العراق ما زالت محصورة في المصارف العراقية الصرفة حيث أن هذه المصارف الأجنبية والعربية عندما منحت إجازة تأسيس من البنك المركزي العراقي لم تمارس دورها المصرفي ونشاطها المحدد لأسباب شتى، حيث فضلت المشاركة في النشاط المصرفي العراقي مع مصارف محلية أخرى نسبة تجاوزت حاجز الـ ٥٠٪ مثل (دار السلام والائتمان وبغداد والتجاري) ويعود سبب انحسار النشاط المصرفي لدى هذه البنوك بسبب عدم استقرار الاقتصاد العراقي وهيكلية المؤسسات الحكومية، حيث بادرت الآن بعض المصارف بعد أن وجدت استقراراً نسبياً فضلاً عن إلزام هذه المؤسسات الحكومية بكفالة موظفيها فكلما زاد الاستقرار الاقتصادي والقضائي تزداد النشاطات الاقتصادية ومنها المصرفية على وجه الخصوص.

× ارتفع عدد المصارف الأهلية إلى أكثر من ٣٠ مصرفاً مع اختلاف نشاطاتها المصرفية، هل ترى أن هذا العدد إيجابياً على الاقتصاد الوطني؟

– يعد الأمر طبيعياً في النشاط الاقتصادي الخاص، فقسم من الشركات تتقدم وأخرى تتراجع وقسم من المصارف تقدمت وأخرى انحسر نشاطها المصرفي، وقسم من المستهلكين لا يمتلكون الوعي المصرفي المطلوب، وهنالك أسباب تتعلق بالمصارف ذاتها، كبطء العمليات المصرفية.. أن أغلب المصارف العراقية اتجهت حالياً الى نظم مصرفية حديثة على وفق معايير المحاسبة، أصبحت تقدم للزبون خدمات متطورة ديناميكية، أعمال سلسة.

وفي ما يخص الوعي المصرفي فأنه تطور بشكل واسع لافت للنظر، حيث تشير المؤشرات الإحصائية إلى ارتفاع عدد المصارف إلى ٢٣ مصرفاً عاماً وخاصاً في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٤ مصرفاً حالياً، وتم منح سبعة فروع ومكاتب للمصارف العربية والأجنبية، وأصبحت المصارف ٦٤٠ فرعاً في أنحاء العراق كافة، وهذا يؤكد على إن الزبون بدأ يتفاعل مع عمل المصرف، حيث أرتفع إجمالي الودائع من ٣٩٩ مليار دينار في عام ٢٠٠٦ الى نحو ٣٤٢٦ مليار دينار عام ٢٠٠٧ ،مما يدل على ان الوعي المصرفي أزداد بقفزات نوعية نتيجة لتحسن الخدمات وتوفير التسهيلات الائتمانية.

× ما أسباب تبني مصرف الخليج التجاري الصيرفة الالكترونية؟

– السبب الرئيسي هو توفير الخدمات الى الزبائن بشكل أسرع من دون الحضور الى المصرف، كما تتيح الصيرفة الالكترونية للزبون نقل حساباته من مكان لآخر عن طريق الاتصال الالكتروني، وكذلك الحصول على كشوفات أرصدته بشكل مباشر وموحد، اذ إن الكشف الجديد يوفر له الحساب الجاري والتوفير والودائع خلال الفترة المطلوبة فضلاً عن إجراء التحويلات والاعتمادات المستندية بالدينار العراقي والعملات الأجنبية الأخرى.وسيسهم باستناد الصيرفة التجارية الالكترونية التي تكون بخدمة فعالة وعلى مدى الأربع والعشرين ساعة.

× ماذا بشأن توسيع الأساليب الائتمانية؟

– لقد وسع مصرف الخليج التجاري أساليبه الائتمانية وكذلك الاعتمادات المستندية، وتبنى آليات مصرفية ستعتمد خلال حزيران الجاري، كالسلف الشخصية للمواطنين وقروض الإسكان والصيانة فضلاً عن توفير بعض السلع الإنتاجية كالسيارات، وهذه السياسة أقرت من مجلس إدارة المصرف سعياً لتقديم أفضل الخدمات للجمهور والموظفين في القطاعين العام والخاص عموماً ولزبائن المصرف خصوصاً.

تنويع الاقتصاد مهم جداً وضروري لتخليصه من احاديته المفرطة، وكل من يعتقد أن الاقتصاد العراقي حالياً ينتهج آليات اقتصاد السوق فهو غير صحيح، ذلك أن الاقتصاد الوطني الحالي يعتمد على سياسات الدولة ودور النشاط الخاص فيه ضعيف جداً، ويعتمد بشكل مفرط على النفط كمصدر وحيد، ولذا فأن الاتجاه الى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني عن طريق تفعيل القطاعات الإنتاجية والاعتماد على واردات السياحة مثلاً انطلاقا من أن العراق زاخر بمقومات السياحة النشيطة ولا سيما السياحة الدينية، حيث من الممكن أن تكون مصدر رافد أساسياً من روافد تنويع الاقتصاد الوطني إذا ما أحسن استخدامها وتوفرت مستلزمات نجاحها.

يفترض أن يصار إلى تقييم الشركات الخاصة، إذ أن التضخم أثر على قطاعات الاقتصاد كافة، حتى على مقدار رساميل هذه الشركات فلا بد من إعادة تقييم رساميل الشركات الخاصة بالتنسيق مع دائرة سجل الشركات في وزارة التجارة فضلاً على تقييم جدواها الاقتصادية أيضاً وعلاقتها بالممولين. وللقطاع المصرفي دور في النهوض بالقطاع الخاص المعتمدة على سياسة تمويلية لشركات القطاع الخاص والدخول في عمليات الاستثمار، وكذلك يجب فتح الاعتمادات المصرفية مع البنوك العربية والاجنبية، وهنالك دور آخر هو اسناد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاقتصادي | العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1) حزيران 2010

الخصخصة أهميتها وسبل نجاحها*

لهيب توما ميخا

مفهوم الخصخصة:

تعني الخصخصة privatization تحويل ملكية مشاريع الاعمال من الحكومة الى الملكية الخاصة. ويمكن ان يتضمن ذلك لامركزية الصناعة او التحول عن تأميمها وقد يمتد الى السماح للقطاع بتوفير خدمات كانت سابقا ذات صفة حكومية، وتتم عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص باشكال متعددة من بينها :

أ- بيع الشركات الحكومية كاملة للجمهور، وبخاصة للعاملين في هذه الشركات.

ب- التأجير الطويل الأجل للأصول التي تملكها الحكومة للقطاع الخاص، وفقا لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور.

ت- طرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على ادارتها مع الالتزام بالشروط المناسبة لحماية المستهلك.

ث- تصفية الوحدات

(٢)

الحكومية التي يثبت عدم صلاحيتها او قدرتها على الاستمرار لعدم توفير الجدوى الاقتصادية في استثمارها بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها والتي يدفعها في النهاية المواطنون جميعهم.

وتلجأ الحكومات الى عملية الخصخصة لأسباب متباينة، لكن هناك ثمة سببين رئيسيين: الاول هو تقليص حجم القطاع الحكومي، سعيا وراء تحقيق كفاءة اقتصادية اكبر، والثاني هو لغرض جمع ايرادات نقدية. وقد احتسبت عملية الخصخصة في المملكة المتحدة باعتبارها إنفاق سالب اكثر مما هي لتمويل الانفاق (اي بديلا عن تمويل الانفاق العام) ، إلا انه بمرور الزمن طور صندوق النقد الدولي التسهيلات التي يقدمها الى البلدان الاعضاء وازداد اهتمامه بالسياسات الاقتصادية ذات الآجل الطويل، وبذلك اصبحت القضايا التي يهتم بها الصندوق تتداخل مع مجال عمل البنك الدولي من حيث اهدافها ومضمونها وكذلك من ناحية الشروط التي يفترض ان يلتزم بها البلد المستفيد من المساعدة .

مما سبق يتضح أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقا إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي).

وهكذا يمكننا عرض تعريف الخصخصة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي(٧):

الخصخصة هي عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية من خلال الدور الذي تقوم به الدولة، ودعا إلى إنهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص. وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعياً بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً، والمنتفع منها ثانياً، وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة، أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً) إلى ملكية خاصة.

وفي تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخصخصة يشير إلى أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

أسباب الخصخصة:

تعددت الدول التي تبنت برامج الخصخصة فهل كانت الاسباب واحدة في كل تلك الدول؟ والجواب قطعا سيكون بالنفي، فالاسباب التي تقف وراء الخصخصة في بريطانيا هي غيرها في الدول الاسيوية وغيرها في الدول النامية. وعلى العموم نستطيع ان نقسم اسباب الخصخصة الى نوعين من الاسباب الرئيسة هي:

١- الاسباب الاقتصادية للخصخصة وتضم مايلي:

أ- خفض الإنفاق الحكومي: يعد الهدف من خفض الإنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلية الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي، من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، ما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعد مقبولاً، كذلك فإن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من الناحية الهيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فإنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعد وجودها فيها ضروريا، وبدلاً من أداء أشياء عدة بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدد بكفاءة عالية.

ب- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

(٣)

يعد رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وإن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج الكمية نفسها بأدنى حد ممكن من التكاليف، أو بإنتاج كمية أكبر من المنتج. واستناداً إلى ذلك، فإن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية، ويعتقد مؤيدو الخصخصة أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية، إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة وذلك يرجع إلى أسباب عدة، منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج، ويعتقد المؤيدون أيضاً أن المؤسسة العامة غالباً ما تتوصل إلى رأس المال بصورة مدعومة، ما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية، كما أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.

٢- الاسباب السياسية للخصخصة التي تضم بدورها ما يلي:

أ- انهيار النظام الاشتراكي: مثل قطبي العالم بعد الحرب العالمية الثانية كل من

الولايات المتحدة (النظام الرأسمالي)، والاتحاد السوفييتي السابق (النظام الاشتراكي)، وكان لكل منهما افكار وستراتيجيات متناقضة وحيث ادى انهيار النظام الاشتراكي من خلال تفككه السياسي وسقوط نظامه الاقتصادي والاجتماعي الى دفع الولايات المتحدة لفرض نظام احادي القطبية تستطيع من خلاله توجيه السياسات الاقتصادية الدولية بالشكل الذي يعمق المصالح الرأسمالية.

لقد ساهم انهيار النظام الاشتراكي في اعطاء دفعة اضافية لقوى العولمة الرأسمالية وفي ظهور تصورات وقناعات بالنجاح النهائي للرأسمالية وان الاشتراكية قد انتهت، مما عزز التوجه نحو آليات السوق لاسيما في الدول الاشتراكية السابقة.

ب- دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: كان لتزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية وما رافقه من تعثر هذه الدول في امكانية سداد تلك الديون وفوائدها، الامر الذي ادى الى زيادة الشروط التي تدفع على اساسها القروض الى الدول النامية بسبب ما عرف في حينها بأزمة الثقة الدولية أ فضلا عن ذلك فان فشل سياسات التنمية التي اعتمدتها الدول النامية في تحقيق اهدافها دفعها في نهاية الامر الى اللجوء لمؤسسات التمويل الدولية. وقد وجد المركز الرأسمالي الفرص المناسبة في تلك الظروف لتعزيز التوجهات الليبرالية في تلك الدول من خلال القروض المقدمة لها من تلك المؤسسات التي تعد من اهم ادوات المركز الرأسمالي.

ان المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على تمويل سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فرضت على هذه الدول مجموعة اجراءات نستطيع ايجازها بالآتي :

(٤)

١- اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص عن طريق الغاء الاحتكارات الحكومية وتحويل ملكية بعض المشاريع العامة الى ملكية خاصة.

٢- يعمل البنك الدولي على تشجيع حكومات الدول النامية، على قبول تحويل قيمة ديونها الى شكل اسهم تباع الى شركات محلية اواجنبية.

٣- تصفية المنشآت الممكلوكة للدولة او بيعها او التعاقد على ادارتها او تأجيرها، كما يقوم البنك بتمويل الدراسات المتعلقة بتحديد المشاريع المرشحة للتصفية.

٤- المطالبة بتحديد اسعار الخدمات العامة بحيث تغطي التكلفة.

٥- تخفيض الحواجز التجارية.

ج – زيادة التركيز الرأسمالي:

منذ أوائل السبعينيات فان الأزمة التي دخل فيها النظام الدولي (الركود التضخمي) اعطت الغرب دافعا قويا في اخضاع تنمية الدول النامية في المستقبل من خلال استخدام نقاط الضعف الموجودة في تلك الدول التي تتمثل في مشكلة المديونية وصعوبة الانتقال الى المستويات العليا للتكنولوجيا، وازمة الغذاء، وازمة التحضر غير المسيطر عليها، وغيرها من نقاط الضعف وعلى الرغم من تعدد الاسباب التي تقف وراء زيادة التركز الرأسمالي إلا أن ميل معدلات الربح نحو الانخفاض يبقى هو العامل الرئيس، الامر الذي شجع الدعوة الى الخصخصة بوصفها تزيل قيداً من القيود التي تحول دون التخصيص الأمثل للموارد وتحد من حرية حركة رأس المال ليس فقط على المستوى المحلي وانما على المستوى الدولي ايضا. وقد تجسدت آلية التركز الرأسمالي في صورة تكوين ونمو الشركات متعدية الجنسية، حيث ادركت ان سياسة الخصخصة تشكل عنصرا مهما يخدم ستراتيجيتها في السيطرة على العالم ومن ثم زيادة توطيد حلقات تبعية المحيط الى المركز، ولذا فهي تعمل على زيادة التركز الرأسمالي دائما وهو ما يزيد من قدرتها وأهميتها على الصعيد الدولي.

طرق الخصخصة وخطوات تنفيذها:

تأخذ الخصخصة عادة صيغا متعددة منها:

أ- الخصخصة عن طريق مساهمات القطاع العام اقلية اكانت ام غالبية: عن طريق سوق الاوراق المالية، حيث يتم تقييم الاسهم من قبل مكتب خبير متخصص، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات، كالقيمة الاسمية، والقيمة الدفترية، وقيمة الممتلكات، وقيمة المردود المتوقع للانشطة، وبعد ذلك يتم بيع الاسهم اما عن طريق المزايدة العلنية او عن طريق استدراج طلب عروض.

ب- الخصخصة عن طريق بيع المنشأة: يتم اللجوء الى بيع اصول الشركات العامة او وسائل الانتاج، اذا ما تعذر بيع الاسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، او في حال كبر حجم المنشأة وتشتت فروعها او تنوع انشطتها، بصفة تجعل التحكم في التصرف فيها عسيرا على القطاع الخاص.

ت- الخصخصة عن طريق فسح المجال امام المستثمرين والمؤسسات من القطاع الخاص للمساهمة في رأسمال شركات القطاع العام، وبخاصة في حال اجراء الاصلاح الاقتصادي في المنشأة واعادة تاهيل رأس المال بعد امتصاص الخسائر، او عن طريق فتح باب الاكتتاب في رأسمال المنشأة أمام القطاع الخاص في حال زيادة رأس المال، كما يمكن ان يحصل التخصيص في حال تنازل مساهمة القطاع العام عن حق الافضلية في الاكتتاب لصالح القطاع الخاص.

ث- الخصخصة

(٥)

عن طريق التصرف الاداري (الايجار): الى جانب عملية بيع الاسهم والاصول، هناك صيغة اخرى لإعادة الهيكلة في الاقتصاد الوطني. وهذا يتمثل في تخلي المنشأة الحكومية عن ادارة بعض فروعها او نشاطها لصالح القطاع الخاص، وتتم العملية بتحويل وسائل الانتاج للقطاع الخاص بطريقة الايجار بموجب عقد يحدد الشروط وطريقة تقاسم الارباح، وتتبع الإجراءات المذكورة نفسها بالنسبة لنقل الملكية من تقييم معين للاصول المؤجرة، واختيار عروض التسوغ وغيرها. وتستخدم هذه الطريقة كمرحلة اولى في انتظار التخصيص الكلي للمؤسسة، حالما تتوفر الشروط اللازمة لذلك، او بالنسبة للمؤسسات الاساسية التي لا يمكن التخلي فيها سوى عن جزء معين من نشاطها.

ج- الخصخصة عن طريق التصفية: تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي او وجود منافسة شديدة او في حال عدم مقدرة المؤسسة على التواؤم مع ظروف السوق المستجدة، وتتم التصفية عادة وفق الانظمة والقوانين النافذة، ويتم بمقتضى ذلك ايقاف النشاط للمنشأة ماعدا الامور العالقة، وتسريح العاملين جميعهم في المنشأة، ثم عرض الاصول للبيع باتباع اجراءات التقييم والاعلان والبيع بحسب القوانين.

سبل نجاح عملية الخصخصة:

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاعين العام و الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة، وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية، ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح.

ففي إطار البيئة الاجتماعية التي تشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لا بد من التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني، إذ أن الخصخصة تعنيهم كمستهلكين، تتجه إليهم الخدمات والبضائع، وإحداث أي تغيير اقتصادي يمسهم بصورة مباشرة، خاصة عندما تتجه الخصخصة إلى قطاعات مثل الكهرباء والماء والاتصالات، إذ أن الفهم الضعيف للخصخصة أو سوء الفهم لها، قد تكون لها آثار على مدى القبول الاجتماعي وعلى مدى التعاون أو التشكك في نتائجها، كما تؤدي جهود التوعية والتهيئة وسط قيادات الإدارة العليا بالدولة إلى تقليل العقبات الإدارية وتسريع الإجراءات الروتينية، ما يؤدي إلى حدوث عوائق عند إعادة هيكلة المؤسسات قبل الخصخصة أو عند وضع قوانين ولوائح إجرائية لعملية الخصخصة.

وتعني البيئة الاقتصادية طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه، وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة، وفي قطاع الخدمات، وتتطلب الخصخصة استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة، لضمان استمرار الخدمات من دون إضرار بالمستهلك.

ومن أبرز السياسات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية هي: تهيئة مناخ تنافسي وتحرير الأسعار والاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي وتدعيم وإصلاح القطاع المالي وتوفير سوق مالية تتمتع بالكفاءة العالية، فضلا عن الترويج لبرنامج الخصخصة .

١-تهيئة مناخ تنافسي:

لقد اعتادت منشآت القطاع العام في أكثر الدول النامية، على العمل في مناخ احتكاري أو يكاد ينقصه الدافع على تحسين الأداء، حيث لا مساءلة عن النتائج، وزاد من عمق المشكلة، أن الأهداف الاجتماعية قد أخذت موقعها في كثير من الحالات على قمة سلم أولويات منظومة الأهداف المنشودة، وفي تحرك الحكومة نحو تحقيق

الإصلاح الاقتصادي يصبح لزاماً عليها خلق مناخ تنافسي، باعتباره مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء ويأخذ هذا الاتجاه المسارين التاليين:

أ – تحرير التجارة: بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية كتخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص للتصدير، تخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية، التي تحد من حرية التجارة كضرورة حصول المستورد على موافقة مسبقة لاستيراد السلعة.

ب- إعادة هيكلة السوق المحلية: ويكون السبيل إلى ذلك هو المساواة بين القطاعين العام والخاص، وعدم الاستمرار في إعطاء مركز احتكاري لمنشآت القطاع العام فضلا عن إزالة الحواجز التي تمنع دخول شركات جديدة.

٢- تحرير الأسعار:

اوضحنا ان الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، وهذا لا يتحقق إلا في ظل آليات سوق تم تحريرها، حيث تقوم قوى السوق بتوجيه قرارات المنشأة في المجالات المختلفة.

٣- الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي:

ويتم ذلك عن طريق تخفيض التدخل الحكومي في القطاع المالي، إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة الذي تحدده الحكومة، إلغاء أولويات الإقراض لقطاعات معنية، وإصدار أذونات الخزانة بهدف التحكم في حجم السيولة ورفع القيود على تحويل العملة، بما فيها أرباح المستثمر الأجنبي ورفع الرقابة على أسعار الصرف.

٤- إصلاح القطاع المالي:

ويتم ذلك عن طريق تدعيمه وتخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، باعتباره مصدراً أساسياً لتغطية الاحتياجات المالية لمنشآت القطاعين العام والخاص، ومن أبرز الإجراءات في هذا الشأن زيادة رأسمال البنوك التجارية والعمل على ملاءمة نسبته إلى الأموال الخطرة، وكذلك عن طريق السماح بافتتاح البنوك الأجنبية والسماح لها بأن تقبل ودائع وتمنح قروضاً بالعملة المحلية لخلق المزيد من المنافسة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية لإدخال نظام التأمين على الودائع.

٥- توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية:

تبرز أهمية أسواق المال، بصورة أساسية عند تبني سياسة الخصخصة وتحويل المشروعات العامة نحو القطاع الخاص، وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة، بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها، ويكمن دور سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة في العمليات التالية:

(٧)

الإفصاح المالي، تقييم الأصول، الاكتتاب والتداول، ومن أبرز مزايا اللجوء إلى سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة للمشروعات العامة ما يلي:

أ- توجيه رؤوس الاموال للتوظيف في المؤسسات التي تتحول الى القطاع الخاص، وهي بذلك تؤمن مصادر تمويل لهذه المؤسسات.

ب- تؤمن الاسواق المالية الظروف المناسبة لعرض الاسهم واكتتاب الجمهور بها مع امكانية تحديد سقف لاكتتاب الشخص الواحد.

ت- يمكن ان تقوم الاسواق المالية المنظمة بالمواظبة على توظيف الموارد بصورة فاعلة ومشاركة المستثمرين الاجانب في العوائد والاخطار المتعلقة بالاستثمار.

بينما تتطلب البيئة القانونية للخصخصة(١٧) ايجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات، وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، فضلا عن مراجعة هذه القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة، ولا بد من وضع قوانين جديدة تتعلق بحالات التأميم والمصادرة والأسباب الموجبة لها والضمانات التعويضية، ولا بد من توفر تشريعات لملكية الأسهم وضوابطها وضوابط الاستثمار الأجنبي في الأسهم، والتشريعات التي تواجه الممارسات الاحتكارية وتضبطها، وكذلك التشريعات التي تتضمن الشفافية والعلانية في ما يتعلق بالمؤسسات المخصخصة.

× احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

تعني البيئة الاقتصادية طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه، وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة.

الاقتصادي | العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1)
حزيران 2010

البعد السياسي وأثره على عجز الموازنة العامة

زاهر فليح حسن

في العراق ، هناك الكثير من المشاكل التي تقض عقول أبنائه أو حتى الشريحة الأكبر منهم ، فمنها المشاكل التي تطفوا على سطح الساحة السياسية وما يجري بها من كل أنواع اللعب السياسية التي يحاول أحد ما أن يمررها على الآخر، فقد أستخدم الساسة العراقيون كل أنواع الخدع السياسية وتداولوا بكامل معاجم التصريحات السياسية بل فقد يمكن اعتبارهم الأوائل في العالم في التصريحات والخطب الوطنية ، وتراهم قد قدموا للعالم مصطلحات جديدة في عالم التصريحات الإعلامية وقد يخرج أحدهم يوماً ليؤلف قاموساً إعلامياً جديداً يحصل به على جائزة بولتيرز لأشهر الكتب ، على الرغم من أن هذا الكتاب لن يحقق مبيعاً في العراق بسبب تشبع العقل العراقي بها حد الهستيريا!

ومن المشاكل ، لثقلها ، تراها لا تطفو فوق سطح البحر الهائج من المشاكل ، ألا وهي العجز بالميزانية العراقية لعام ٢٠١٠ الذي بلغ أكثر من ١٩,٥ مليار دولار ، ما معنى العجز في الموازنة ؟ العجز يأتي من كون حجم النفقات للبلد يفوق حجم إيراداته أي أن الحكومة لم توفر من مبلغ الميزانية لعام ٢٠١٠ والبالغة ٧٢,٥ مليار دولار سوى ٥٣ مليار دينار هذا من الناحية الحسابية المالية أما من الناحية الاجتماعية فأن عجز الموازنة يتمثل بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

وهي مشكلة كبيرة جداً والسبب في ذلك أنها تقود البلد الى التضخم والتضخم معناه أنك تحول المجتمع ، ببطيء أو بسرعة حسب نوع التضخم وإجراءات التخلص منه، إلى مجتمع الاستهلاك نوعاً ما والتضخم هنا ليس بارتفاع الأسعار حسب ، بل هو جزء من صميم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والأزمات التي يمر بها كل بلد ما، انه سبب البطالة وأزمة السكن وارتفاع الأجور ، وانخفاض الغلة الزراعية بسبب إخراج مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة من الخدمة الزراعية بأسباب مختلفة أولها التقلص الواضح بالموارد المالية وآخرها عدم أنتظام السياسة الزراعية ، والتخريب والتهريب وهبوط سعر النقد المحلي في أسواق العملة، وتوقف النمو وتباطؤه، وعدم الاستقرار والفساد المالي وهي الآفة الأكبر لدينا في العراق الآن ، وعلى العموم فأن آثار التضخم واضحة للعيان بجدية بالغة في العراق وليس من الحكمة إخفاؤها فهي ليست عيباً في بلد مثل العراق الذي يعاني ما يعانيه سياسياً واقتصاديا وعدم انتظام عقد الحكومة بشكل منظم مع زخم التهديد الإرهابي والسياسي الذي يَطاله منذ بدء العملية السياسية فيه والتي قد يضحي من أجلها الشعب والحكومة على حد السواء ولفترات طوال لحين استقرارها وتلك أسبابها معروفة وليست خافية فالنظام الاقتصادي يتبع النظام السياسي ولا يتقدمه مطلقاً فالنظم السياسية هي التي تبتدع النظام الاقتصادي لبلدانها فما من بلد اشتراكي أختار نظاماً اقتصاديا رأسمالياً والعكس صحيح.

وعلى العموم فأن المدرسة الماركسية قد وضعت تفسيراً للتضخم أراه قريباً من نوعية التضخم الموجود في العراق فقد شددت هذه المدرسة على تحديد حركة اسعار السلع والخدمات ، اي ان ارتفاع تكلفة انتاج السلع والخدمات يؤدي الى حدوث التضخم، وهو مايريده أصحاب رؤوس الأموال دائما لرفع أرباحهم من خلال رفع الاسعار ما يؤدي الى التضخم. في ضوء هذه الأطروحات يبدو ان التضخم هو الارتفاع المتزايد في اسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة كمية النقد، بشكل يجعله اكبر من حجم السلع المتاحة والعكس اي انه ناجم عن زيادة في الانتاج فائضة عن الطلب الكلي، او بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ونحن في العراق لا نعمل بالشطر الثاني أي زيادة الأنتاج فقد دأبنا على تدمير صناعتنا الوطنية في ظروف توقفها الإجبارية التي رافقت سقوط النظام السابق وتدمير البنية التحتية للبلد بفعل العمليات العسكرية وعمليات السلب والنهب التي طالت مكائن ومعدات تمثل عصب الصناعة في البلد ، لذا كان الأستيراد السريع غير المبرمج هو حل وقتي للغياب القسري للصناعة الوطنية على الرغم من أن له الفضل الكبير في ديمومة الحياة ، فقد عطلت الحرب حتى القطاع الخاص بمصانعه البسيطة مما أدى بأصحابه فقدانهم لأموال الأستثمار التي وضعتها فيها وتعرضت مصانع شتى للخسارة الكاملة بسبب الديون المستحقة عليها وفقدانها للمواد الأولية والمكائن اللازمة للأنتاج .. كما أن إغراق السوق العراقية بالبضائع المستوردة على الرغم من انخفاض نوعيتها الأثر البالغ في تسرب العملة الصعبة (الدولار) ناهيك عن الجشع الذي يرافق كل عمليات الاستيراد دخل سبباً مباشراً في زيادة هذا التضخم وبناء قبر الصناعات الوطنية من جانب وفي توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء من جانب آخر .

فلو أخذنا على سبيل المثال سلعة ما متداولة وراقبنا حركة سعرها لفترات متفاوتة نلاحظ تسارع سعرها بفترات قياسية على الرغم من المستورد يؤمن مبالغها بسعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي ومع ثبات سعرها في الأسواق العالمية فأن هذا أدى فعلياً إلى تدن واضح مستمر لقيمة العملة تجاه أسعار السلع والخدمات أيضاً ، كذلك فإن تعطيل الطاقات المتيسرة في البلد من موادر بشرية وثروات مادية أدى وبشكل متسارع إلى زيادة مستوى التضخم وأرتفاع العجز في الموازنة .

وبفضل الأقناع السيكلوجي الذي تمارسة المنتجات الأجنبية الداخلة الى القطر من حيث التعبئة ومستوى الدعايات الإعلانية على منتجاتها وما وفره التضخم من سيولة كافية لأستمرار المستهلك في الشراء رغم أرتفاع الاسعار ، التي يتحكم بها المستورد بحرية مطلقة ، ستسهم بشكل كبير ومؤثر في خلق مجتمع الأستهلاك وهذا يجب الحذر منه بشدة لكونه السبب الرئيس في تعطيل الطاقات وخسارتها أمام الربح الكبير اللا محدود لأصحاب رؤوس الأموال (التجار) .

ان انعدام تشغيل الجهاز الإنتاجي في البلد وغياب الخطط الصناعية الطويلة الأمد التي تشمل كل أنواع الصناعات للمواد الأولية وللمعدات والأجهزة ستتسبب في أيجاد نوع من التضخم يدعى بالتضخم الركودي ، فبلا سيطرة فعلية محكمة على عمليات الاستيراد وعدم وجود قانون لحماية السلع الصناعية المحلية يجعل أسعارها تقترب من أسعار المواد المستورد ، يؤدي الى احتكار وهيمنة المستوردين للبضائع وكذلك زيادة معدلات البطالة وهذا من اهم المؤشرات على الواقع العراقي في يومنا هذا .

وعمليات تجاوز العجز في الموازنة المالية في أي بلد بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة لا يمكن تجاوزها بسهولة كون أغلب الحكومات لا تمتلك عصا سحرية تمنحها القابلية على ذلك وإنما يتطلب ذلك خططاً استثمارية ومحيط أمن يهيئ لنمو الاستثمارات الحكومية وتنفيذ خطط ستراتيجية خمسية أو عشرية تمتد للقضاء على العجز وبدوره التضخم وتلك الخطط تبدأ بأجراء نظرة شمولية للأنفاق الحكومي وبكل ما يتطلبه ذلك مع إيجاد رقم أولي يستهدف للعمل من أجل الوصول إليه على أن تنتهي الخطط بالحصول على بيئة صحية لمنع تنامي العجز في الموازنات المقبلة .. لقد مضى على إقرار الموازنة المالية لعام ٢٠١٠ مايقارب الستة أشهر وعلى الحكومة أن تعاين بدقة الأجراءآت التي تم أتخاذها في خفظ العجز أو تحديده أو حتى إيقاف تراكمه ، كأضعف الأيمان ، وترحله للموازنات المقبلة .

إن إجراءات خفض العجز يجب أن لا تكون خطوات آنية وقتية، وإنما يجب أن تتخذ شكل الخطوات البعيدة المدى وتستهدف المستقبل بكل ماأوتي من رؤى سياسية واقتصادية وأن تستهدف حالة النهوض الاقتصادي وتؤمن أحتياجاته المالية ومن جانب آخر المحافظة على رباطة جأش الموازنة من تفاقم عجزها .. العمل كبير وهو من أختصاص الحكومة بكاملها ، فكل وزارة لها دور كبير في خفض العجز ولكن بنسب متفاوتة حسب طبيعة تأثير الوزارة في الواقع الاقتصادي للبلد ، ولكن وزارات النفط والزراعة والصناعة و المالية والبلديات والكهرباء والداخلية لها اليد الطولى في تلك العملية .. وفي ادناه بعض المقترحات العامة لمعالجة العجز تاركاً التفاصيل للوزارات ذات الشأن في تفعيلها وفق خطط محددة :

١. محاولة إيجاد وسيلة لأعادة تشكيل الحكومة ووزاراتها فأعتقد أن هناك ترهلاً

إن إجراءات خفض العجز يجب أن لا تكون خطوات آنية وقتية، وإنما يجب أن تتخذ شكل الخطوات البعيدة المدى وتستهدف المستقبل بكل ماأوتي من رؤى سياسية واقتصادية وأن تستهدف حالة النهوض الاقتصادي وتؤمن أحتياجاته المالية ومن جانب آخر المحافظة على رباطة جأش الموازنة من تفاقم عجزها .. العمل كبير وهو من أختصاص الحكومة بكاملها ، فكل وزارة لها دور كبير في خفض العجز ولكن بنسب متفاوتة حسب طبيعة تأثير الوزارة في الواقع الاقتصادي للبلد ، ولكن وزارات النفط والزراعة والصناعة و المالية والبلديات والكهرباء والداخلية لها اليد الطولى في تلك العملية ..

فيها نتيجة لخلق وزارات جديدة فيها وكيانات إدارية كثيرة زادت من ورم تلك الوزارات ، فالحكومة العراقية في عهدها الجديد أسست وزاراتها قد تكون على أساس طائفي أو قد تكون هناك وزارات كاملة أنشئت لتسلم الى طرف ما إرضاءً له، وجميع ذلك يدخل في أستهدف الأنفاق الحكومي الذي يكون غير مبرر في بعض الأحيان وسبب بشكل قد يكون بسيطاً في زيادة حجم الأنفاق إلا أن استهدافه بقوة يعطي مؤشراً على رغبة الحكومة في تقليص العجز ما يجعلها قدوة للآخرين في هذا الأمر ، فهناك الكثير من الدوائر (الفاشلة) استهلكت إيـرادات الدولة دون مردود يذكر ! كما أن اتباع سياسة محدودة من التقشف في الهيئات الرئاسية قد يمهد الطريق أمام سياسة انفتاح سهلة التطبيق.

٢.كبح النفقات الاستيرادية ، يجب أن نضع خارطة اقتصادية واضحة لكل يتم استيراده من المواد التي من الممكن توفيرها محلياً عبر أنشاء محركات إنتاج مختلفة الأنـواع تتنوع حسب كل باب من أبـواب الاستيراد وعلى سبيل المثال استيراد المشتقات النفطية أمر معيب جداً في بلد مثل العراق والمعيب أكثر أن نظل على هذا الحال سنوات طوال نستنزف فيها إيراداتنا لحرقها بهذا الاتجاه ، علينا وضع خطط ستراتيجية وبناء مصانع التكرير والمحافظة على زخم منتظم من التقدم في ذلك الاتجـاه ، حيث ان نسبة الأنفاق باتجاه استيراد المشتقات النفطية يعادل ٨ ٪ من حجم الموازنة وهذا معناه ستة مليارات دولار تمثل ثلث العجز في الموازنة .

٣. تنظيم العمل بقانون الضرائب على المنتجات الاستيرادية التي تضخمت أسعارها بفعل الجشع الذي يرافق توزيعها محلياً من قبل مستورديها مع تشجيع الصناعة الوطنية بجميع الوسائل المتاحة. مع مراقبة عدم ارتفاعها في السوق .

٤.إنشاء المصانع ذات الجدوى الاقتصادية العالية والبعيدة المدى وبما يتناسب مع حجم الخطوات التي يخطوها العراق باتجاه حملات أعمار شاملة، والتي قد تتوقف بسبب عدم إمكانية توفر المواد الأولية اللازمة لها، على وزارة الصناعة أن تضع نصب أعينها ذلك وأن ترسم خططها وفق لتلك المعطيات ، فبتوفر الموارد البشرية كطاقات فعالة وتوفر المواد الأولية مع تنوع أسواقها لا نجد أي مبرر من نهوض الصناعة من كبوتها ، عليها أن تستهدف أكثر المواد استيراداً حتى لو كانت الصناعات الغذائية ، فبإمكان وزارتي الصناعة والزراعة التكفل بتوفير الحصة التموينية محلياً إذا وضعت الخطط اللازمة لذلك وصولاً إلى حالة الاكتفاء الذاتي .

٥. محاربة التهريب بجميع أنواعه فتهريب النفط والذهب والعملة الصعبة له مردود ايجابي على تقليص العجز في الموازنة .

٦. بدء المحاولات الجادة في إنهاء ملف الديون العراقية لا جدولتها أو تحويلها الى استثمارات مجدية ومحاولة التغلب على مشكلة التعويضات لدولة الكويت لكونها استنزفت وتبقى لإيرادات العراق . وبذلك فأن علاقات العراق الخارجية لها دور في تلك العملية وفق سياسة تحددها الحكومة في حل المشاكل العالقة .

٧. محاولة تجنب الاقتراض من صندوق النقد الدولي منعاً من للدخول الحكومة في دائرة قوانينه ولكون الاقتراض لن يحل المشكلة بصورة جذرية بل يؤدي الى زيادة المديونية وبالتالي إرهاق الاقتصاد الوطني الحالي والمستقبلي .

٨. الاستـمرار على خطى محاربة الفساد المالي والإداري لتوفير قناعة لدى المستثمرين لكون المستثمر متى ما توفرت له القناعة بنزاهة الحكومة ودوائرها سيكون حافزاً إضافياً لاستقطابها ، كذلك للتقليل من هدر المال العام وتوجيهه للمصالح والمنافع الشخصية .

٩. في عام ٢٠١٠ ونتيجة للظروف التي يمر بها البلد ، نحن بحاجة الى الشفافية المطلقة في كل عمل تقوم به الدوائر الخدمية والإنتاجية . فنقترح أن تقوم دوائر الدولة بتقديم كشف معلن للرأي العام عن كل مناقصاتها وأقيامها وبصورة تفصيلية لما لذلك من أثر كبير في كشف المستور من عملها لأننا سوف نعطي الشعب فرصته الكبيرة في مراقبة الأداء الحكومي بأبسط صوره وسيكون خير رقيب .

١٠. تأجيل المشاريع التي تبدو حيوية في مظهرها ولكن من الممكن تأجيلها لسنتين أو ثـلاث وتجـنب الإفـراط في بعض المشاريع والاعتماد على القدرات الذاتية في الأخـر منها .. فتبليط الشوارع في بغداد أستنزف الكثير وعلينا الآن أن نبدأ بعملية أصلاح الشوارع المبلطة لا إعادة تبليطها .

١١. والأهم من كل ما جاء أعلاه فالمعروف علمياً أن أغلب المشاكل الصناعية سببها إداري بحت وهو سوء توزيع الموارد البشرية المتاحة وفقاً للطاقات الصناعية ، بمعنى آخر فأن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مهم جداً ويجب أن يدخل في صلب عمل مراقبة الأداء الحكومي لكل الوزارات فان منحت منصباً صناعياً لرجل ذي خبرة محددة في مجال عمله سيؤول الأمر الى تدمير المؤسسة ولا تضيف إلا ترهلاً أضافياً في ذلك الهرم العملاق الذي يدعى مؤسسات الدولة .

١٢. إيجـاد نظام رقـابة نوعية حديث وتوفير مقاييسه لجميع مشاريع الحكومة لما للرقابة النوعية من دور كبير وفعّال في إدامة مشاريعها ، فمئآت المشاريع استلمت من مقاولين ودفعت أقيامها من دم الشعب إلا أن حالها تـردى بعد حـين من الزمن وتوجبت إعمال صيانتها وما يكلفها من عملة أضافية أرهقت تلك المؤسسات وحتى قبل أن تدخل تلك المشاريع في مرحلة الاندثار بسنوات طوال ، إن قوة الرقابة بجميع أنواعها المالية والفنية النوعية تمثل عامل أمـان مهماً حفاظاً للموارد، كونها ،الرقـابة، هـي الحلقة الأخـير في سلسلة تنفيذ المشاريع إذا لم نقل مرافقة لكل الحلقات.

انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي

د . أحمد حافظ حميد الطائي

إن المتابع لمسار الاقتصاد العراقي يلاحظ تراجعاً كبيراً في أداء مؤشراته الاقتصادية، إن هذا التراجع لم يكن وليد الصدفة إنما جاء بفعل السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تم اعتمادها سابقاً تمثل ذلك باقتصاد شمولي مخطط مركزي مع سيطرة كاملة للقطاع العام، مقابل مساهمة هامشية للقطاع الخاص، فضلاً عن التشوهات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي الذي يضم نسبة كبيرة من العاملين إلا أن نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي محدودة، في مقابل ذلك نجد أن القطاع النفطي يسهم بحدود أكثر من (٨٥٪) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في حين أن العاملين في هذا القطاع كانت نسبتهم محدودة، فضلاً عن تشوه في هيكل التجارة الخارجية إذ تراجعت صادرات البلد وصار معدل التبادل التجاري لغير صالح العراق، الأمر الذي دفع إلى حصول فجوة بين الصادرات والاستيرادات فضلاً عن حصول فجوة أخرى تمثلت بتراجع الادخار والاستثمار بفعل عملية التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي أسهم في زيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات الادخار.

ومن المسوغات الأخرى التي أدت إلى تراجع مؤشرات الاقتصاد العراقي سلسة الحروب التي قامها النظام السابق والتي أثقلت الاقتصاد بديون وفوائد قدرت بأكثر من (١٣٠) مليار دولار،فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بفرض الحصار على الاقتصاد العراقي على أثر أحداث (٢ آب ١٩٩٠). ولعل قرار الحرب الأخيرة في عام (٢٠٠٣) تركت انعكاسات سلبية على الاقتصاد بفعل عمليات السلب والنهب والتدمير لأغلب جوانب البنية التحتية وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية(١). وإزاء تلك التشوهات التي تعرض لها الاقتصاد كان لابد من وسيلة اصلاح لإنقاذ هذا الاقتصاد، فلم تكن هناك وسيلة في تلك المدة إلا الاعتماد على برامج الإصلاح الاقتصادي بوصفها برامج تعتمدها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات على الوجه الذي يـؤدي إلى تعزيز فرص النمو وزيـادة الكفاءة في استخدام الموارد. لغرض تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته الأمر الذي يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن العام.

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تعتمد على برامج التثبيت الاقتصادي قصيرة الأمد والمقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي طويلة الأمد والمقدمة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لقد ارتكزت برامج صندوق النقد الدولي على الآتي(٢):

١. خفض الطلب عن طريق أدوات السياستين النقدية والمالية.

٢. خفض العجز في ميزان المدفوعات.

٣. خفض العجز في الميزانية العامة وخفض التضخم، عن طريق خفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب المباشرة بعدها من أبرز أدوات السياسة المالية التي تسهم في خفض عرض النقد، الذي يعد أبرز أسباب حصول التضخم.

أما برامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد ارتكزت على الآتي(٣):

١. تحديد الأسـعار وجعلها خاضعة لقوى العرض والطلب.

٢. تحرير التجارة.

٣. الخصخصة.

إلا أن عملية إصلاح الاقتصاد العراقي واجهتها تحديات أبرزها غياب الأمن واستنزاف الإيرادات العامة في محاربة الإرهاب والحد من آثاره بدلاً من الإعمار والتنمية، غياب الشفافية وتفاقم الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن تفاقم الأعباء الاجتماعية المصاحبة لإجراءات الانتقال ولعل أبرز تلك الأعباء ارتفاع معدلات البطالة.

وفي إطار إصلاح السياسة النقدية اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لغرض السيطرة على عرض النقد، ومن الإجـراءات التي اعتمدت رفع سعر الفائدة ليصبح (١٦٪) لدى البنك المركزي الأمـر الـذي يدفع المصارف التجارية إلى رفـع أسـعار الـفائدة على المقترضين من المستثمرين إلى أكثر من (٢٠٪)، إلا أن ذلك أدى إلى رفع كلفة الاستثمار وتباطؤ أكثر في النمو، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

ومن الإجراءات الأخرى التي تم اعتمادها رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الـدولار عن طريق المـزاد بحجة معالجة التضخم إلا أن ذلك الإجراء لم يسهم في الحد من التضخم بنسبة كبيرة، إنما استمر العجز ولاسيما في ميزانية عام (٢٠٠٧) بنسبة (٤٠٪) من الميزانية العامة للدولة (٤).

أما في إطار السياسة المالية فأن تردي الوضع الأمني ترك آثاره على هذه السياسة، إذ لم توسع مصادر الدخل لغرض تقليل عملية الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر أساسي للإيرادات العامة، إذ استمر الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإيـرادات العامة بنسبة (٩٢٪) من إجمالي الإيـرادات العامة في عام (٢٠٠٧) إلا أن أهم الانجازات الحاصلة في السياسة المالية هو جعل الموازنة العامة معلنة ومنشورة في الصحف وأن التخصيصات والمصروفات خاضعة إلى المراقبة والمحاسبة. ومن التحولات الأخرى هو خفض الضرائب المفروضة على دخول الأفراد وأرباح الشركات، إضافة إلى إخضاع موظفي القطاع العام إلى فرض ضريبة على دخولهم.

أما بخصوص آلية إدارة الدين العام الداخلي فقد تم إصدار قانون الدين العام رقم (٩٤) في عام (٢٠٠٤) المتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة وفقاً لآلية السوق، إن هذا الأجراء ساهم في سحب جزء من السيولة والحد من التضخم(٥).

أما في إطار البطالة فأن بعض المنظمات الدولية تقدر نسبة البطالة في العراق بـ (٥٠٪) وهي نسبة مرتفعة، إذ قدرت البطالة في عام (٢٠٠٣) بـ (٢٨,١٪)، وذلك بحسب الدراسة المشتركة بين وزارة التخطيط عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة العمل والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولقد بلغ معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥-٢٤) ولكلا الجنسين في عام ٢٠٠٤ (٤٣,٨٪)، ثم انخفض المعدل في عام (٢٠٠٥) إلى (٢٩٪)، ثم ارتفع هذا المعدل إلى (٣٠٪) في عام (٢٠٠٦)(٦). ويرى الباحث أن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة يعود إلى أسباب عدة أبرزها انعدام الاستقرار الأمني، وتسريح أعداد كبيرة من جنود وضباط الجيش السابق والـوزارات المنحلة، فضلاً عن تباطؤ الإعمار، وسياسات الاستيراد غير الصحيحة التي أدت إلى تدفق المنتجات الأجنبية الى السوق المحلية وبأسعار رخيصة الثمن والتي صارت تنافس المنتوجات المحلية وتعرضها إلى الكساد ومن ثم تعرض أصحاب هذه المنتوجات من العاملين على إنتاجها إلى البطالة بفعل انعدام الإقبال عليها في السوق المحلية، فضلاً عن غياب التنسيق بين مخرجات التعليم والحاجة الفعلية لسوق العمل إذ أنه سنوياً تضيف الكليات الإنسانية من خريجيها (٤٥٠٠) خريج عاطل عن العمل، فضلاً عن (٣٠٠٠) خريج من المعاهد والمدارس المهنية. ولقد توصلت هذه الورقة إلى استنتاجات عدة أبرزها ضرورة القيام ببناء نظام مؤسسي يهتم بعملية التنمية والتخطيط بالتعاون بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط والمالية على صورة هيئة تشرف على حاجة المحافظات من المشاريع الحيوية والملاكات.

أما على صعيد البطالة فأنه لابد من نشر ثقافة العمل في القطاع الخاص عن طريق إصدار تشريعات تضمن الحقوق للعاملين، وبذلك يتم التخلص من فكرة بقاء الدولة هي المصدر الوحيد لخلق فرص العمل، إصدار قرارات صارمة تجاه الفساد الإداري والمالي والحد من الروتين فضلاً عن السماح للمستثمرين المحليين والاجانب للمساهمة في المشاريع الإنتاجية ولاسيما المشاريع التي حققت خسائر في القطاع العام الامر الذي يخلق موازنة في هذه المشاريع بين القطاعين العام والخاص.

الاقتصادي | العدد (1810)السنة السابعة -الثلاثاء (1) حزيران 2010

ستراتيجية المصارف العراقية واتجاهات السياسة المالية في تنفيذ مشروعات هادفة

"نظرة محاسبية ذات دلالة"

د. مجيد الشرع

اولا: متطلبات نجاح السياسة المالية في المصارف لغرض تنفيذ مشروعات هادفة:

السياسة المالية تمثل احد المرتكزات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية لأي بلد وخاصة اذا كان هذا البلد يهتم بالتخطيط لتنفيذ المشروعات بمختلف اتجاهاتها.

والانفاق الحكومي من وجهة نظر محاسبية يمثل احد عناصر الانفاق الكلي (الطلب الكلي) كما انه من ناحية اخرى يؤثر على مستوى العرض الكلي.

ولهذا فأن متطلبات نجاح السياسة المالية تعتمد على الآتي:

١-المحافظة على استقرار سعر الفائدة المصرفية وملائمتها: وهذه النقطة تشكل انطلاقة لرسم سياسة تمويلية للمصرف بحيث يمكنه التنبؤ بجلب الودائع من جهة ومنح القروض الاستثمارية من جهة اخرى حيث ان سعر الفائدة المتوازن يجعل من العملاء اكثر ميلا للاقتراض وتمويل مشروعاتهم كما ان الاستقرار النسبي في المجالين المالي والنقدي يساعد على تدفق الودائع على القطاع المصرفي.

٢-المصداقية: ونعني بها في هذا المجال ان التعامل المصرفي يجري وفق ضوابط محددة تتسم بالحيادية مع عملائه حيث يشعر العميل ان تعامله مع مصرفه يشكل دافعاً قويا لطموحاته المستقبلية وانه يحصل على المعلومات المطلوبة بشفافية كما انه يجد المصرف ملاذا للاستعانة به في الوفاء ببعض التزاماته، وبمعنى آخر ان عميل المصرف يشعر بنوع من الامان والتحوط اذا ما تعرض لهزات مالية.

٣-منح الائتمان: يشكل الائتمان المصرفي رافدا مهما لأيرادات المصرف وهو بالوقت نفسه يعني توفير السيولة النقدية للعميل وهذه المؤشرات لها مصداقيتها في نجاح السياسة المالية للمصرف ولغرض ان تنجح سياسة الائتمان في دعم السياسة المالية لابد من توفر الآتي:

أ-ان تكون سجلات المصرف المتعلقة بالائتمان وخاصة في ظل النظم الاكترونية سجلات خاضعة للتحديث المستمر وان تكون المعلومات عن العميل ذات تفصيلات كافية وان استخراج المعلومات المطلوبة عن الائتمان المصرفي تمتاز بالدقة والسرعة المطلوبتين.

ب-ان تعكس سجلات الائتمان التزامات العميل تجاه الاطراف الاخرى.

ج-ان يبنى الائتمان المصرفي الممنوح لأغراض استثمارية على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات محل الائتمان..

د- ألا يتجاوز الائتمان الممنوح السقف المحدد وفقا لسياسات المصرف المالية.

كما ان هناك نقطة جديرة بالأهتمام في مجال ستراتجية المصرف في منح القروض لغايات الاستثمار وهي ان غالبية هذه القروض وخاصة قروض القطاع المصرفي الخاص مدعومة بضمانات عقارات وفي ظل المناخ السياسي المضطرب في العراق فأن اعادة تمليك هذه العقارات للمصرف في حالة نكول العميل وعدم مقدرته على السداد تشكل غاية في الصعوبة وفي اقل تقدير تحتاج مدة التمليك الى مدة بحدود الخمس سنوات لأنها تأخذ اجراءات قانونية طويلة مما يؤثر على السياستين المالية و النقدية في المصرف لأن التدفق النقدي المستقبلي من خلال هذا الطرح سيكون متدنيا قد يصل الى اقل من ٥٠٪ من القيمة الممولة خلال الخمس سنوات وفي خلال ١٠ سنوات ستنخفض النسبة الى اقل من ٢٥٪.

وفي احدى الدراسات التي قدمتها جهات فنية لأحد المصارف العراقية ومدى الالتزام في شروط كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢ حيث تقضي هذه المقررات ان يحتفظ المصرف بالحد الادنى من رأس المال وهو ٨٪ كما ان نسبة الخطر الاجمالية ٥٠٪وقد تم الاحتساب.

وبهذا فأن السياسة المالية للمصرف محل الدراسة يشوبها الشك وقد يؤدي ذلك الى افلاس المصرف اذا ما استمرت الحالة على هذا المنوال.

وعليه يجب وضع خطط بديلة من اجل مسايرة النظم المصرفية العالمية من جهة والتوجه الى تخصيص القروض والسلف للمشروعات الاستثمارية الهادفة التي تخدم البنية التحتية والنهوض بالأقتصاد العراقي ضمن ستراتيجية محددة المعالم للسياسة المالية والنقدية للمصارف العراقية.

ثانيا: انعكاسات سياسة البنك المركزي العراقي على استراتيجية المصارف التجارية العراقية في مجال السياسة النقدية:

يعد البنك المركزي الموجه الرئيسي للسياسة النقدية في اي بلد ويعد الاستقرار النقدي من اولويات اهدافه.

وفي دولة العراق القت التغيرات الجذرية بعد عام ٢٠٠٣ عبئا ثقيلا على البنك المركزي العراقي ذلك ان البنية التحتية للمصارف العراقية تكاد تكون شبه المدمرة ولغرض الشهادة للتاريخ فأن البنك المركزي سعى بجميع كوادره على استقرار السياسة النقدية واصبحت منجزاته واضحة للعيان في نظر المنصفين المختصين والدليل على ذلك استقرار سعر صرف الدينار العراقي، وهذه المؤشرات تعطي استدلالات منطقية لسياسة البنك المركزي في دور مستقبلي لأتجاهات السياسة المالية للمصارف العاملة في العراق.

ان متطلبات نجاح البنك المركزي في فرض سياساته المالية على المصارف وتوجيهها توجيها مخططا في تنفيذ مجالات الاستثمار تأخذ الابعاد الآتية:

١-استقلالية البنك المركزي: وهذه الاستقلالية متوفرة في العراق حيث ان البنك المركزي العراقي بنك مستقل وهو الذي يرسم السياسة النقدية وفي هذا المجال فأن وزارة المالية في سبيل عقد اتفاقية مع البنك المركزي لأعادة هيكلة مطالبات هذا البنك على الحكومة حيث بدأت هذه الوزارة بأصدار اوراق مالية(سندات خزانة) لتمويل تلك الديون المستحقة عليها.

وقد اعاد البنك المركزي العراقي صياغة علاقته المصرفية مع المصارف العراقية لتطوير سوق يعتمد على ادوات سياسة نقدية جديدة لغرض تطوير سوق الاوراق المالية وعلى سبيل التدليل على ذلك افادت التعليمات بانه لا يشترط على المصارف حيازة اوراق مالية بما يعادل نسبة ١٠٪ من مجمل الودائع ولن يتعامل البنك المركزي مستقبلا في بيع او شراء اوراق مالية حسب رغبة المصارف.

٢- السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي: يتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية هي عبارة عن مزج بين السياستين المالية والنقدية من وجهة نظر محاسبية فمثلا يسعى الى ادارة السيولة النقدية بحيث تتمكن المصارف العراقية من ادارة هذه السيولة بآجال قصيرة وفقا لأحتياجاتها الآنية ومن جهة اخرى يسعى هذا البنك الى ايجاد سوق فعالة للنقد والأوراق المالية الأخرى لإيجاد نظام تسديد فعال يمنح المصارف العراقية الثقة في تلبية التزامات الدفع لديها بكلف معقولة..

وقد اتخذ البنك المركزي تلبية لهذه التوازنات بعض الادوات المالية للتأثير على السيولة في المصارف العراقية منها ما يأتي:

١-مزادات العملة الاجنبية حيث يتم البيع والشراء من والى السوق من قبل البنك المركزي نفسه.

٢-مراقبة متطلبات الاحتياطي القانوني لدى المصارف العراقية التي تتعلق بودائع العملاء حيث يقاس ذلك بالودائع لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق والاوراق المالية لوزارة المالية.

٣-تسهيلات لأنكشاف المصارف التي لديها ارصدة حسابات احتياطية في البنك المركزي العراقي ولكنها غير كافية لتسوية التزاماتها في نهاية يوم عمل مصرفي.

ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها يسعى البنك المركزي العراقي وتقوية للسياسة المالية ان يلعب دورا فاعلا في متطلبات الاحتياطي القانوني المطلوب الاحتفاظ به لديه حيث يعتمد هذا الاحتياطي تجميد ودائع لدى البنك المركزي بنسبة ٢٥٪ من اجمالي الودائع لدى المصارف بعد ان كانت بنسبة عالية تجاوزت الـ ٧٥٪ خلال سنة ٢٠٠٨ ، ومن وجهة نظر محاسبية ومن خلال بعض التحليلات لمتطلبات الاحتياطي القانوني نجد ان البنك المركزي العراقي يسعى الى توفير احتياجات السياسة النقدية لأقتصاد السوق ولذا فانه ينظر الى هذه الاحتياطيات بأعتبارها كأداة للسياسة النقدية وليست اداة رقابية مصرفية كما يفترض.

ومن ناحية اخرى وفي سبيل مساعدة المصارف العراقية في تنمية قدرتها الائتمانية فقد اجاز البنك المركزي للمصارف استخدام الدينار العراقي في الخزينة للايفاء بمتطلبات الاحتياطي القانوني كما انه اي البنك المركزي اشترط ان تتوزع نسبة الاحتياطي (٢٥٪) بأن تودع ٢٠٪ من الودائع لدى البنك المركزي العراقي ونسبة ٥٪ في خزائن المصرف، وهذا يعني تخفيفا لبعض القيود وله اثر فعال في دعم ستراتيجية المصارف المستقبلية في مجال السياسة المالية.

ثالثا: هيكلية المشروعات المستقبلية وتناغمها مع السياسة المالية في القطاع المصرفي:

ان المشروعات التي يحتاجها العراق متعددة ومتنوعة وهي تحتاج الى مليارات الدولارات وفي دراسة قدمت الى مؤتمر المانحين قدرت بحدود(١٨٧) مليار دولار للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ اما التقديرات الحالية لأحتياجات العراق المالية للسنوات الخمس القادمة ٢٠١٠-٢٠١٤ باسعار ٢٠٠٨ يمكن تقديرها بحدود٥ . ٢١٨ مليار دولار وهذه الاستثمارات تشكل نحو ٣٦. ٤٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

ولما كانت المصارف العراقية هي اوعية ادخار نقدية لذلك فأن اسهامها في تمويل المشروعات المطروحة يشكل نسبة كبيرة بالنهوض بالاقتصاد القومي، وعلى هذا الاساس لابد من دراسة خارطة الاستثمار وان تجد المصارف العراقية مكانتها الرائدة في تنفيذ مشروعات هادفة.

ولعلنا في هذا المجال نبين اهم المشروعات التي يمكن للمصارف العراقية الاسهام بها وكما يأتي:

١- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع آلية تبسيط الاجراءات ومنها تخفيض سعر الفائدة للمشروعات الرائدة من خلال دراسة جدواها الاقتصادية.

٢- تفعيل دور خطابات الضمان المصرفية عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للاشخاص الذين يشتركون في مناقصات ومزايدات القطاع العام.

٣- تمويل مشروعات السياحة الدينية حيث ان هذه السياحة تشكل موردا للدولة لا يستهان به حيث يمكن اشتراك القطاع المصرفي وخاصة الاسلامي في تمويل هذه المشروعات عن طرق العمليات المصرفية كالمرابحة والمشاركة وغيرها .

٤- تمويل المشروعات الخاصة بالاسكان وخاصة عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك حيث لها آلياتها في هذا المجال.

٥- تمويل المشروعات الزراعية والصناعية والانتاجية بصورة عامة لما له من مردود ايجابي على النشاط المصرفي.

ويلعب البنك العراق دورا فاعلا في الأسهام بتوجيه المصارف العراقية ومؤازرتها في هذا المجال حيث يمنح تسهيلات للمصارف العراقية عن طريق اعادة توزيع منظم للاحتياطيات التي تشكل في محتواها اموالاً شبه مجمدة، ومن ناحية اخرى يسهم هذا البنك في تقديم تسهيلات تتعلق بالائتمان الليلي بهدف تحقيق عائد بالنسبة الى رأس مال المصرف حيث يخفف من وطأة احتساب الفائدة،كما أن على البنك المركزي ان يدعم المصارف لدعم سيولتها اذا ماتعرض اي مصرف الى النقص الحاد في تلك السيولة بمعنى منحها قروضا وفقا لآلية معينة منها قدرة المصرف على التسديد ولديه ضمانات ملائمة عند الاقتراض.

الزراعة المغذاة بالمطر في الهند .. الأبعاد و التحديات

ترجمة / عادل العامل

بالرغم من أن الهند لديها أكبر منطقة مروية في العالم، فإن أكثر من ٦٠ بالمئة من منطقتها المحروثة يغذيها المطر وتسهم أساساً في انتاج النباتات الحَبّية، وبذور الزيت. و مع هذا، فإن حالة الزراعة المطرية غير مستقرة و المشكلات المرتبطة بها متنوعة. و من هذه المشكلات اللافتة للنظر : الكثافة المنخفضة للغلة، التبني البائس للتكنولوجيا الحديثة، التشكك في النتاج، الانتاجية المنخفضة، العدد المتزايد من حالات الانتحار بين المزارعين، و تصاعد الفقر الريفي.

و هناك مجموعة بحوث قُدمت في مؤتمر عُقد بمناسبة اليوبيل الفضي لمعهد دراسات التنمية (IDS) في كتاب يُبرز بوضوح القضايا المتعلقة بالزراعة المطرية. و قد تم جمع الـ ١٥ بحثاً في هذا المجلد تحت ثلاثة عناوين رئيسة: الزراعة في المناطق المغذّاة بالمطر؛ صيانة الأرض و الماء؛ و الموارد الطبيعية وخيارات المعيشة.

و قد شهد عهد التنمية المخطط لها حكومات تبذل جهوداً لتحسين أداء الزراعة المغذاة بالمطر كجزء من خطتها للتخفيف من الفقر الريفي. و مع أن الانتاجية قد ازدادت، على مدى السنوات، فما تزال هناك مسافة وراء أداء الأقاليم المروية. فلماذا الأمر هكذا؟ هل من شيء عليها أن تفعله مع تطبيق أو عدم تطبيق التكنولوجيا الحديثة؟ إذا كانت المشكلة متعلقة حقاً بالتكنولوجيا، فهل ستكون التكنولوجيا المستخدمة للزراعة المروية ملائمة للزراعة المغذّاة بالمطر؟ ما العوائق أمام الزراعة المغذاة بالمطر؟ و هل لبرامج الحكومات أي تأثير بأية حال؟

هذه الأسئلة و غيرها تُناقَش في القسم

الأول من الكتاب. و يتشاطر المؤلفون وجهة النظر القائلة بأن الثورة الخضراء، المقترحة في أواسط الستينيات، قد تجنبت الزراعة المغذاة بالمطر، و هذا هو السبب الرئيس في الحالة الخطيرة التي يجد نفسه فيها هذا القسم من الزراعة. ويتحدث م. س. سواميناثان عن " حركة رعاية أرض المجموعة " المستندة على حماية تقنيات الزراعة لتحسين الزراعة المغذاة بالمطر. و نظراً لكون شدة الرطوبة غالباً ما توجد كسبب رئيس لتدني أداء الزراعة المغذاة بالمطر، فإن تبنّي الاستقطار و الري بالمرشّات يُقترحان هنا كعلاج.

مشكلات رئيسة

أما مقالات القسم الثاني فتنصب على هشاشة التربة و ندرة الماء، اللذين هما بين المشكلات الرئيسة التي تضر بالزراعة المغذاة بالمطر. و هناك حيّز كبير مكرّس لمناقشة برنامج تطوير مستجمعات الأمطار، الذي يمثّل تدخلاً رسمياً مهماً لصيانة الأرض و الموارد المائية في المناطق المغذاة بالمطر.

و في مساهمة مهمة، يقدم راتنا ريدي و غوبيناث ريدي تحليلاً يتّسم بالفهم العميق لمستجمعات الماء مستنداً على دراسة لـ ١٠٠٠ عيّنة من الأسر تنتشر على امتداد خمس مناطق في أندهر براديش وتتفحص الحصيلة في سياق (أهداف تنمية الألفية) المعدة من الأمم المتحدة. وينطوي هذا القسم من الكتاب على بحث يتناول الري بالصهاريج. و يتساءل المرء هنا عن كيفية اتصال هذا النوع من الري بالزراعة المغذاة بالمطر.

المواشي و الدواجن و الدواب

و يعالج القسم الأخير من هذا الكتاب الموارد الطبيعية و خيارات المعيشة أو الرزق.و باستثناء بحث واحد، تناقش المقالات، بشكل يتّسم بالفهم، أهمية نظام انتاج حيوانات المزرعة في المناطق المغذاة بالمطر. ففي الوقت الذي يتوقع الواحد فيه أن تعزز زيادة هذه الحيوانات من فرص المعيشة، يبرز السؤال عما إذا كان الناس المقيمون في المنطقة المغذاة بالمطر سيكونون قادرين على المحافظة على هذه الحيوانات من دون أن يكون هنا أي تحسّن على جبهة المزرعة.

فبعد كل شيء، فإن الزراعة هي التي توفر العلف للمواشي و الدواجن و الدواب. فإلى أي مدى ساعدت برامج تنمية هذه الحيوانات المنفّذة في المناطق المغذاة بالمطر في تعزيز و زيادة فرص معيشة الفلاحين؟ هذا ما يجب دراسته بعمق وبشكل منتظم قبل أن يوصى بها كحلٍ لعلل الزراعة المغذاة بالمطر.

إن الأزمة الزراعية (و هو تحد كبير للبلد منذ أوائل التسعينيات) و الزراعة المغذاة بالمطر مترابطتان بشدة. و الكلفة العالية للحراثة، و ظاهرة انتحار الفلاحين المقلقة، و الافتقار لتسليف المؤسسات، و الاستثمار العام غير الكافي هي بعض القضايا الجدية التي تؤثر في هذا النوع من الزراعة. و من دون استثمار في تطوير البنية التحتية (الري، الطرق الريفية، الأسواق، إلى آخره)، فإن أداء الزراعة المغذاة بالمطر لا يمكن تحسينها. و من سوء الحظ أن هذا المجلد لا يتضمن مقالة تتوجه نحو هذه القضايا بشكل محدد. و على كل حال، فلا أحد ينكر أنّ الكتاب حسن التنظيم و يقدم وصفات عدة في السياسة المتعلقة بذلك.

عن / The Hindi

الأزمة المالية ودور الحكومات

ترجمة/ اسلام عامر

ان الوقت ليس بالمناسب تماما لليهمان أخوان، لكن الأسواق المالية اكثر قلقا من اي وقت مضى و بالتحديد منذ ان بدأ الانتعاش الاقتصادي بأظهار اثاره قبل عام مضى. انخفض مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال للاسهم بما يقارب الـ١٥٪ منذ منتصف شهر نيسان. وتراجعت عائدات وزارة المالية الأمريكية في الوقت الذي فرّ فيه المستثمرون الى السندات الحكومية ذات الأمان و السلامة النسبية. ان نسبة ارباح الاستدانة التي استمرت لثلاثة اشهر فيما بين المصارف هي في اسبوعها العاشر من الارتفاع. ذهب ذلك الحماس الذي لقيه الانتعاش الاقتصادي فالمستثمرون الان على حافة الهاوية.

ما ذا يخبئ ذلك القلق الشديد وراء ظهره؟ ان القلق الجديد بشأن المخاطر الجيوسياسية و ارتفاع التوتر في شبه الجزيرة الكورية لم يفد بشيء، لكنه يأتي على رأس اثنين من المخاوف الاخرى.

فأحدها هو بخصوص صحة الاقتصاد العالمي الاساسية حيث ان المخاوف في ازدياد قلق من ان الانتعاش العالمي سوف يتلعثم بسبب

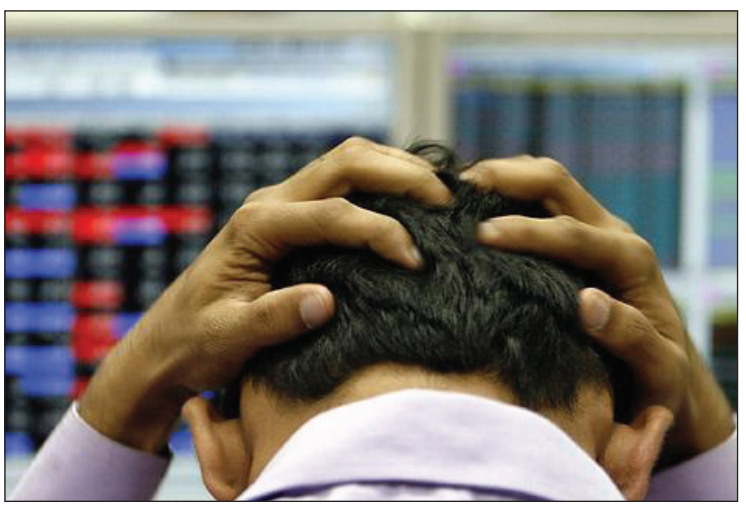

انتشار ازمة الديون الأوروبية و انفجار ازمة الممتلكات في الصين. اما المخاوف الاخرى فتتمثل بالسياسات التي تتبعها الحكومة. بدءا من اصلاح امريكا للانظمة المالية و الى القيود الالمانية على البيع للمدى القصير (و هو بيع الاوراق المالية التي لا تعود الى بائع معين و ذلك بنية استرجاعها بعد انخفاض الاسعار) فبدءا من ذلك فأن السياسيين يغيرون القوانين بطرق لا يمكن التنبؤ بها.

و قد تركت الديون السياسية الحكومات بلا اي مجال كاف لمكافحة اي انخفاض او كساد جديد. فبالمقابل اجبر العديد من هذه الحكومات على اتباع سياسة التقشف.

يكمن الخطر في ان تلك المخاوف يعزز كل منها الاخر في الطريقة التي تجبرها على اتخاذ مسلك وخيم اخر من الداينامكيات التي تم اتباعها في عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩. فمن بعد ذلك اوقفت الاجراءات الحكومية المنسقة الازمة المالية العالمية من الانقلاب الى كساد عالمي. فبوجود عدم الكفاءة و الضعف ستكون الحكومات هي المشكلة التي ستجر الاقتصاد العالمي الى الكساد و النزول.

إن ذلك بعيدٌ عن ان يكون محتما. فأن المخاوف المتعلقة بهشاشة الاقتصاد العالمي مبالغٌ بها. ان المردود العالمي الذي تقوده الاقتصادات الصاعدة من المحتمل ان يزداد و بمعدل سنوي يزيد على الـ٥٪ و هو رقم بعيد نسبيا عن ما يتوقعه العرافون.

من الواجب على هذه الخطة ان تبطئ من سيرها و سوف تفعل و ذلك على الاقل لتتمكن الاقتصادات الصاعدة ان تكافح و تتغلب على التضخم المتصاعد و ازمة الاصول المالية المحتملة الحدوث.

ان الصين الان معرضة لخطرٍ واضح و هذا هو السبب وراء محاولة حكومتها تقييد القروض وأسعار العقارات. فأن التحرش بأزمة الاصول المالية ليس بالامر السهل و لكن هناك بعض الادلة التي تشير الى الجهود الخرقاء المبذولة في ذلك الصدد.

يمكن ان يبطئ النمو الامريكي بسبب توقف الشركات و المؤسسات من تنمية اسهمها وبالتالي يقلل ذلك من حافز الحكومة، لكن الاقتصاد العالمي الاكبر لا يبدو انه على حافة كساد اقتصادي ثان .

فبالرغم من ديونهم الثقيلة العبء الان على المستهلكين الامريكيين فقد رجعوا الى الاسواق، حيث ان ثقتهم ترتفع لان الاقتصاد يوفر لهم الوظائف (حتى و ان كانت غير كافية لهم). و يبدو ان الكونغرس سوف يقلل من سرعة خططه في التقنين المالي و ذلك بوجود (حافز صغير) للانفاق المؤقت.

تبدو افاق النمو في أوروبا قليلة و ضيقة حتى هذه اللحظة فأن نتائج ازمة منطقة اليورو هي العامل المضعف للانتعاش الذي هو ضعيف بالاساس، بدلا من الهبوط المفاجئ، سوف تعاني اقتصادات المنطقة المبذرة و لفترة اطول من سياسات التقشف، لكن الثقة المتراجعة سوف تكون افضل بسبب الدعم الذي تتلقاه الصادرات من انخفاض اليورو.

عن الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1810)السنة السابعة -الثلاثاء (1) حزيران 2010

المرصد الاقتصادي

التدريس الخصوصي ثقل إضافي على كاهل العائلة العراقية

متابعة / المدى الاقتصادي

تلتهب الأسعار مع اقتراب الامتحانات النهائية وتجد بعض العوائل وابنائها من الطلبة ضالتهم في التدريس الخصوصي الذي اصبح ظاهرة تستحق البحث والاستقصاء .

فهل هي علمية وتربوية، وهل هي اجتماعية، وهل هي اقتصادية أم تحمل الابعاد هذه كلها ؟

آراء متباينة بشأن التدريس الخصوصي

تفاوتت وتباينت الاجابات بشأن التدريس الخصوصي لمن تحدثوا لـ(وكالة أنباء الاعلام العراقي/واع) : الطالب عباس الزيدي طالب سادس ادبي يقول: التدريس الخصوصي شر لابد منه لأن بعضا من الاساتذة يحاولون الضغط على الطالب نفسيا عن طريق اساتذة آخرين وطرق غير إنسانية وغير قانونية من اجل ان تدخل عند هذا المدرس او ذاك يخالفه زميله هشام المرحلة نفسها. كلا المدرس لا يستطيع ان يضغط اذا كان الطالب قد اعد العدة واذا اخبرت ادارة المدرسة بذلك لن يبقى ذلك المدرس ساعة واحدة في هذه المدرسة الطالب يجب ان يقرر منذ الساعة الاولى التي جلس فيها على مقعد الاعدادية ان يكون طالبا ومدرسا لنفسه لكن للاسف اصبحت هذه الظاهرة عدوى والخوف المستمر وعدم الثقة بالنفس جعل الطالب يطرق ابواب الخصوصي ليلتمس الاعذار لنفسه غدا اذا فشل.

أغلقت التلفزيون نهائياً قبل الامتحان

ابو احمد ٤٥ سنة كاسب يقول: والله اقصّر على نفسي وابنائي لأجل توفير مبالغ الدروس الخصوصية لأغلب المواد لكون ابني ضعيفاً وهذه السنة الثانية له وهذه السنة اغلقت التلفزيون من الشهر الرابع لأجل ان ينجح ولدي الاوحد الذي جاء بعد اربع بنات الكل يخدمه كأنه ملك وللأسف لا يخدم نفسه وبعض المدرسين متعاونين لا يطالبون بأسعار محددة والقسم الآخر يجب ان تسلمه المبلغ منذ الساعة الاولى واقولها بصراحة بعض الاسعار غالية جدا ولا يهم سندفع أي ثمن يعبر احمد الى الجانب الآخر اننا ندفع الثمن من صحتنا وجيوبنا وهاجس الخوف مستمر.

المدرس الخصوصي مظلوم مقارنة بالآخرين

ام علي مدرسة متقاعدة تخالف الآخرين بقولها: الخصوصي لن يبيع الاسئلة ولا يعطي أسئلة هو واضعها لطلبته هو يساعد في تحفيظ المادة للطالب والشرح بأسهاب لكي تصل الفكرة للطالب ولكون الطالب لن يستطيع ان يفهم المادة بصورة صحيحة اثناء تواجده مع ٤٠ أو ٥٠ طالبا في الصف وتشتت افكاره احيانا يلجأ الى التدريس الخصوصي والتدريس الخصوصي للصفوف المنتهية ظاهرة ايجابية فبدلا من ان يحرم الطالب سنة كاملة او ينجح بمعدلات ضعيفة سيقوم المدرس الخصوصي بأعادة تضبيطه من جديد لو كان الأخ الاكبر يعطي دروسا خصوصية لأخوته ما الضير في ذلك اننا نعيب على المدرس الخصوصي الاسعار الملتهبة التي يطالب بها بعضهم ولا اعتراض على فكرة التدريس الخصوصي بالعكس أو ليس المدرس سيضحي بوقته وراحته وراحة عياله من اجل ان يوصل المادة الى أبنائه ؟

لماذا الطبيب يفتح عيادة والمهندس والمحامي يفتحان مكتباً والمعلم يُطارد!

الاستاذ عمار مدرس اعدادية يقول: اذا كان الطالب لا يستوعب فمليون مدرس خصوصي لن يزحزه عن مكانه الذي صار (طابو) ولو كان النجاح بالخصوصي لكان لأبناء الاغنياء والمترفين القدح المعلى واقولها لك بصدق ان الدروس الخصوصية تخدم الطالب الشاطر أكثر من الطالب المتوسط لغرض زيادة معدلاته في هذه المادة او غيرها، اما الكسول الذي يريد ان ينجح بأية طريقة من دون ان يبذل جهدا ويساعد نفسه فلن تفيده كل الدروس الخصوصية ولكن هناك عاملاً نفسياً عند الطالب والاهل ان الخصوصي سيفيد أبناءهم وتساءل لماذا يحق للطبيب فتح عيادة بعد الدوام وللمحامي ان يفتح مكتباً والمهندس ان يفتح مكتباً ويطارد المدرس!؟ علما ان المعلم والمدرس هما الوحيدان من موظفي الدولة لم يمنحا راتبا حقيقيا حيث لا سلم وظيفي ولا ترفيعات وكل ما قد قيل للترويج الاعلامي ولو كان هناك من يدافع عنهم لمنحوا رواتبهم بأثر رجعي اسوة ببقية موظفي الدولة واذكر من يهمه امر اكبر شريحة من الموظفين اذا بقي حال المدرس هكذا ستكون الايام القادمة وبالاً على الطالب وستدفعون المعلم لاستخدام الطرق الملتوية كي يتواصل مع الحياة، ما أسرع الوزارة بالعقوبة وما اجهلها بالتكريم و(القاه في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك ان تبتلّ بالماء) .

خصوصي الابتدائية من دون رقيب ويصورونهم بالموبايل

ام علي تقول مادام الموبايل موجوداً ابني لن ينجح اتمنى لو عشق دروسه بدل عشقه للموبايل لكان الان طبيبا او صاحب مركز مرموقاً فهذه السنة الخامسة التي يؤدي فيها الامتحان ويرسب بمادة الانكليزي أو الاحياء ماذا سيفعل له الخصوصي اذا كان دماغه(لاطش) انا لا اعترض على خصوصي الاعدادية اعتب على خصوصي الابتدائية والله لو سمعت ما يجري بالمدارس الابتدائية لوليت هربا تصور الساعة الواحدة بخمسة آلاف دينار وكل معلمة هي دلالة للأخرى وحصة الإدارة مقطوعة والتربية تنظر والوزارة تسمع والمواطن يصرخ والانظار كلها مشدودة على مدرس الاعدادية وترك بعض المعلمين واداراتهم بلا رقيب! معلمة الانكليزي تحارب الطلبة في مدرسة النخيل الابتدائية في حي الامين بتصويرهم بالموبايل للنيل منهم والاستهزاء بهم بعلم الجميع مما ادى الى انكسارهم نفسيا وعزوفهم عن الدراسة ولا احد يسمع شكاوى الاهالي حتى قرر الاهالي ان ينقلوا أبناءهم الى مدارس اخرى برغم تبليغ الإدارة بذلك ومازالت بعض المدارس الابتدائية تضغط على الاهالي والطلاب بطرق ممقوتة والرشا دخلت عصر التكنولوجيا فالاموال اليوم ترسل على شكل كارتات موبايل وماخفي كان اعظم و(لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا).

التربية: قراراتنا سارية المفعول والعقوبة جاهزة

وفي اتصال هاتفي مع وليد حسين الناطق الاعلامي باسم وزارة التربية وسؤال لـ(وكالة أنباء الاعلام العراقي/واع) بشأن التدريس الخصوص ولماذا هذه الحملة الكبيرة ضد المدرسين؟ولماذا لم يعاملوا أسوة بالاطباء والمهندسين والمحامين الذين فتحوا عيادات ومكاتب بعد الدوام قال:

ان عملية التدريس الخصوصي مرفوضة وهناك اجراءات رادعة ومعاقبة كل من يتعاطى مهنة التدريس الخصوصي من المعلمين والمدرسين لكونها من افرازات النظام السابق وعلى المدرس ان يبذل هذا الجهد داخل (الصف) ولا يشتت ذهن الطالب وتساءل اين يذهب ابناء الطبقات الدنيا اذا كانوا لا يملكون مبالغ تعطى لهذا المدرس او ذاك؟

يجب على المدرسين بعد ان تحسنت رواتبهم ان يبذلوا قصارى جهدهم داخل المدرسة لا خارجها واكد على ضرورة تعاون الاهالي مع ادارات المدارس للحد من هذه الظاهرة والابلاغ عن كل حالة وتمنى على الطلبة المثابرة وحصد اعلى الدرجات ومتابعة القناة التربوية وقناة العراقية (برنامج درس عمومي) بدلاً من درس خصوصي.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

أسعار النفط والموازنة

■ عباس الغالبي

أحتسبت الموازنة العامة للدولة للعام الحالي ٢٠١٠ على أساس سعر ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد في وقت ارتفعت اسعار النفط في البورصات العالمية وتأرجحت بين ٦٥ و٧٥ دولاراً للبرميل الواحد خلال الاشهر الخمسة الماضية ، مايؤشر فيضاً واسعاً للعائدات المالية العراقية يجعل المراقبين ازاء جدلية كيفية الاستفادة من انعكاسات هذا الارتفاع في اسعار النفط الذي فاق الرقم التخميني والذي احتسبت بضوئه الموازنة العامة للدولة .

ولعل من المناسب ان تتجه الحكومة المقبلة الى الاسراع بعد تشكيلها مباشرة الى اعتماد موازنة تكميلية تكون جلها استثمارية اتساقاً مع التوجه الاستثماري المتوقع دخوله البلد ، هذا فضلاً عن امكانية سد العجز المتوقع للموازنة الاتحادية الحالية التي لم تتحدث المؤشرات الرقمية ومعطيات الواقع عن نسب انجاز عالية من المفترض أن تصل الى ٥٠٪ بسبب تداعيات الوضع السياسي والتأخر في تشكيل الحكومة المقبلة والاجراءات البيروقراطية لآليات صرف الموازنة من وزارة المالية التي تبررها بالضوابط المتشددة منعاً لحدوث حالات من الفساد المالي الذي قد يحدث عند الاسراع بصرفها .

من المهم ان نلفت الانتباه الى انه مهما كانت اهمية النفط فإن الضرورة تستدعي ان تتعدد مصادر تمويل الموازنة من اجل خلق ديناميكية لها تجعلها قادرة على الانفتاح على القطاعات الاقتصادية كافة في ظل تنمية مستدامة تعتمد خلال المستقبل القريب موازنات متوسطة وبعيدة المدى بعد تحقيق التنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية والارتقاء بدور القطاع الخاص وجعله يمتلك الريادة في الاداء الاقتصادي النشيط والفاعل.

ولان الاقتصاد العراقي يعتمد على نظام الموازنات الاستثمارية والتشغيلية القصيرة الامد التي تمتد لمدة سنة واحدة ، فأن التقلبات التي قد تحدث في اسواق النفط ستلقي بظلالها بشكل سريع على حركية هذه الموازنات والتي يفترض ان تعد الحكومة لهذا الغرض حالة استباقية وجملة من البدائل التي يمكن لها ان تستثمر كتعويض للخلل الذي قد يصيب المشهد الاقتصادي الحالي الذي يهيمن عليه النشاط الحكومي بما يتجاوز حاجز الـ ٩٥٪ ، ومتى ما تخلص الاقتصاد من احاديته وريعيته ووثنيته النفطية واتجه الى التنويع في مصادر الدخل فستكون الموازنة وبضمنها الفعاليات الاستثمارية والتشغيلية بمنأى عن تقلبات اسعار النفط التي غالباً ماتحدث ازمات مالية كبرى في البلدان التي تعاني من الاعتماد المفرط على النفط .

ومن هنا فان الحكومة المقبلة يفترض ان تضع في أولى أولوياتها الاستغلال الامثل للفائض من واردات العائدات النفطية ووضعها في المكان المناسب الذي ينعكس ايجابياً على المشهد الاقتصادي بشكل سريع ومؤثر لاسيما وان التوقعات تشير الى ارتفاع غير مسبوق في اسعار النفط في ظل العقود التي ابرمتها وزارة النفط ضمن جولتي التراخيص الاولى والثانية والتي من المتوقع ان ترفع من حجم الانتاج النفطي الى ٦ ملايين برميل عام ٢٠١١ و١٢ مليون برميل عام ٢٠١٥ ، حيث ستكون المعادلة طردية باتجاه رفع الانتاج مع رفع العائدات المالية التي ستنعكس على الاداء الاقتصادي برمته.

ومن المهم ان نلفت الانتباه الى انه مهما كانت اهمية النفط فإن الضرورة تستدعي ان تتعدد مصادر تمويل الموازنة من اجل خلق ديناميكية لها تجعلها قادرة على الانفتاح على القطاعات الاقتصادية كافة في ظل تنمية مستدامة تعتمد خلال المستقبل القريب موازنات متوسطة وبعيدة المدى بعد تحقيق التنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية والارتقاء بدور القطاع الخاص وجعله يمتلك الريادة في الاداء الاقتصادي النشيط والفاعل.

abbas.abbas80@yahoo.com